



دولة الإمارات العربية المتحدة

جامعة الوصل

مجلّة جامعة الوصل

متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلّة علمية محكَّمة - نصف سنويَّة

(صدر العدد الأول في 1410 هـ - 1990 م)

العدد الثالث والستون

البريد الإلكتروني: research@alwasl.ac.ae

الموقع الإلكتروني: www.alwasl.ac.ae

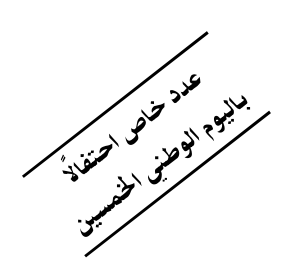


63



ربيع الآخر - ديسمبر

1443 هـ / 2021 م





مَجَلَّةُ جامعة الوصل

متخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكَّمة - نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد الثالث والستون

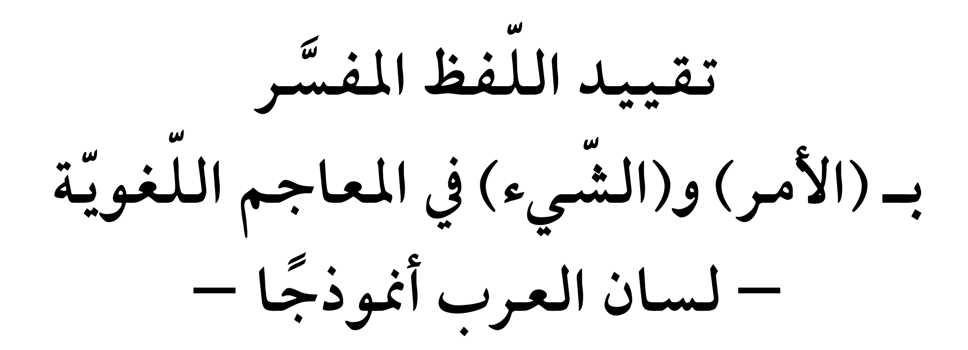
ربيع الآخر ١٤٤٣ هـ - ديسمبر ٢٠٢١ م

ردمد: ١٦٠٧-٢٠٩x

المجلة مفهرسة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

البريد الإلكتروني: awuj@alwasl.ac.ae, research@alwasl.ac.ae

المحتويـــــات



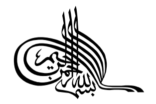
Modification of the Word Interpreted by (Al-Amr – الأمر) and (Ash-shay’ – الشّيء) in the Linguistic Lexicons (Lessan Al Arab as Model)

د. عبد الكريم عبد القادر عبد اللّٰه اعقيلان
كلّيات التّقنية العليا – الإمارات العربية المتحدة

Dr. Abdulkareem Abdulqader Abdullah Okelan
Higher Colleges of Technology- UAE

https://doi.org/10.47798/awuj.2021.i63.08





ملخص البحث

يهدف البحث إلى وصف ظاهرة تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء) في المعاجم اللّغويّة وتحليلها، من خلال التّطبيق على لسان العرب لـ (ابن منظور)، إذ تَعْمَدُ المعاجم إلى استخدام التّقييد بهذين القيدين لتوضيح معاني الألفاظ، وهو ما دعا إلى دراسة هذه الظاهرة والبحث في أسبابها وضوابطها.

اعتمد البحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ لتحقيق الأهداف الآتية: بيان أهمّيّة التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء)، والكشف عن صور التّقييد بهما في الجانب الصّرفي والتّركيبيّ، وبيان أبرز الفروق بينهما، وأخيرًا تحديد الآفاق التي تضبط عمليّة التّقييد بهما.

ومن أبرز نتائج البحث: أنّ استعمال المعاجم لهذين اللّفظين قد اعتمد على ما يتّصفانِ به من إغراق في الإبهام، وتمثيلهما لطرفي الموجودات الماديّة والمعنويّة، وأنّ عملية ضبط استعمالهما تعتمد على شبكة من العلاقات يُقيمها المؤلّف لتحقيق غرضه في عرض الألفاظ وتفسيرها.

Abstract

The research aims to describe and analyze the phenomenon of modification of the word interpreted by (Al-Amr –الأمر) and (Ash-shay' – الشّيء) in the linguistic lexicons, with the use of (Lessan Al Arab) written by (Ibn Manzour) as a model. The lexicons apply these two modifications to clarify the meaning of the words, this is why this phenomenon was studied and its causes and criteria were researched.

The research was based on the analytical descriptive approach to reach the following targets: stating the importance of the Modification with (Al-Amr – الأمر) and (Ash-shay' – الشّيء), the detection of forms of their modification in morphological and structural aspects and stating the most prominent differences between them, and finally, identifying the prospects that control the modification process.

The most prominent results of the research are the use of lexicons for these two modifiers depended on the so-called ambiguity of them, and their representation of both sides of tangible and intangible assets and the process of controlling their use depends on relationships with multi-components established by the author to achieve its purpose in displaying and interpreting words.

الكلمات المفتاحيّة: التّقييد اللّغويّ، المعاجم اللّغويّة، الدّلالة المادّية والمعنويّة، الفروق اللّغويّة، العلاقات السّياقيّة

Keywords: Linguistic Modification, Linguistic Lexicons, Tangible and Intangible Semantics, Linguistic Differences, Contextual Relations.

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصّلاة والسّلام على النّبي المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تُظهرُ المعاجم اللّغويّة أساليب متنوّعة في الكشف عن معاني المفردات والتّراكيب التي تُترجِمُ لها، ومن هذه الأساليب تقييد اللّفظ المفسّر بكلماتٍ معيّنة تتكرّر مع كثيرٍ من الألفاظ التي تُفسّرها، ومن أبرز الكلمات المستخدمة في التّقييد كلمتا (الأمر) و(الشّيء)، وهما مفردتان من جذرين مختلفين، يسعى البحث إلى الكشف عن مظاهر استخدامهما في تقييد اللّفظ الذي يُفسّره المعجم، من خلال اتّخاذ لسان العرب لـ(ابن منظور ٧١١هـ - ١٣١١م) أنموذجًا للدّراسة.

هدف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى وصف كيفيّة توظيف معجم لسان العرب لهذين القيدين (الأمر) و(الشّيء) وتحليلها، وصولاً إلى تحديد الفرق بينهما، وبيان أسباب وضوابط توظيفهما في المعجم، ووصف ما يَظهرُ في المعجم من تنوّع في استعمالهما، سواء أكانَ تنوّعًا في العدد، أم تنوّعًا في التّعريف والتّنكير، أم تنوّعًا في التّركيب، وكذلك، التنوّع في صورة الارتباط باللّفظ المفسّر، فتارةً يكون التّقييد بإحدى هاتين الكلمتين مرتبطةً باللّفظ المفسّر بصورةٍ مباشرة، وتارةً أخرى يكون الارتباط بتفسير اللّفظ المفسّر، كما يُوظَّفُ القيدان مع ألفاظٍ دون أخرى، وكما يتّضح من هذه الأهداف، فإنّ منهج البحث في تحقيقها هو المنهج الوصفيّ التّحليليّ.

الدّراسات السّابقة:

تُعدّ هذه الدّراسة فريدةً من حيثُ مادّة دراستها، فهي تُعنى بدراسة التّقييد

باستخدام مفردتي (الأمر) و(الشّيء) بشكلٍ خاصّ في ألفاظ المعاجم اللّغويّة، واختير (لسان العرب) أنموذجًا لتطبيق الدّراسة عليه، وهي من هذا الجانب دراسةٌ لم يسبق أن أجريت من قبلُ.

وهذا البحث يتميّز وينفرد بموضوعه عن كثيرٍ من الدّراسات التي تناولت موضوع التّقييد، مثل:

- كتاب (الإطلاق والتقييد في النص القرآني: قراءة في المفهوم والدلالة) للمؤلّف (سيروان عبد الزهرة هاشم الجنابي)، وهو كتابٌ عقد فيه المؤلّف فصلاً للحديث عن مفهومي (القيد) و(المقيّد)، وبيّن هذا المفهوم من خلال آراء اللّغويّين، والنّحويّين، والبلاغيّين، والأصوليّين، والمفسّرين، والمناطقة، مع إشارته إلى الأساس التّطوريّ لنظريّة التّقييد، ثم عقد فصلاً آخر، تناول فيه أدوات التّقييد، ولم يورد فيها التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء)، فضلاً عن أنّ دراسته عنيت بالنّص القرآني، ويظهر من ذلك تفرّد هذا البحث في موضوعه ومادّة دراسته.
- كتاب (القيد التركيبي في الجملة العربية - دراسة دلاليّة لنماذج من الروابط بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ) للمؤلّف منجي العمري، وقد نظر إلى القيد بوصفه (آليّة نحويّة) ولذلك جاءت دراسته للقيد في الجانب التّركيبيّ، ولم يكن للتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) حضورٌ في دراسته، ولم تكن دراسته تُعنى بتقييد ألفاظ المعاجم المفسَّرَة، كما هو الحال مع هذا البحث.

ومن هنا، تنفرد هذه الدّراسة بموضوعها ومادّة دراستها، وبما تقدّمه من وصف وتحليلٍ وتفسيرٍ لظاهرةٍ لغويّةٍ في المعاجم اللّغويّة هي التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء)؛ سعيًا لاستنباط أهميّة هذه الظّاهرة، وأسبابها، ورسم معالمَ لضوابطِ استعمالها، وذلك من خلال الإجابة عن جملةٍ من الأسئلة حول موضوعها.

أسئلة الدّراسة:

من أجل تحقيق الدراسة هدفها، فإنّها تسعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما أهمّيّة استخدام مفردتي (الأمر) و (الشّيء) في سياق تقييد اللّفظ المفسّر؟

٢- ما الصور التركيبيّة والعدديّة لهاتين المفردتين في تقييد اللّفظ المفسّر؟

٣- ما أبرز الفروق بين (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر؟

٤- ما ملامح ضوابط استعمالهما في تقييد اللّفظ المفسّر؟

خطّة البحث:

من أجل تحقيق البحث أهدافه، جاءت خطّته كما يأتي:

- أوّلاً: أهمّيّة التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في المعاجم اللّغويّة
- ثانيًا: الدّراسة الوصفيّة والتّحليليّة، واشتملت على ما يأتي:
  - مواضع تقييد اللّفظ المفسّر بِـ(الأمر) و(الشّيء)
  - صور (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسّر
- ثالثًا: الفرق بين (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر، وفيه:
  - مستويات توصيف لسان العرب لمفردتي (الأمر) و(الشّيء)
  - (الأمر) و(الشّيء) بين المادّيّ والمعنويّ
- رابعًا: ضوابط استعمال (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر
- الخاتمة

أوّلاً: أهمّيّة التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في المعاجم اللّغويّة

تقوم المعاجم اللّغويّة على قاعدتين أساسيتين في عملها: الأولى: التزام الصّحيح من الألفاظ، والثّانية: تيسير البحث عن المواد اللّغويّة[1]، وتسعى من خلال هاتين القاعدتين إلى أن تكون معاني الألفاظ التي تقدّمها دقيقةً وشاملةً لكلّ ما يُحتمَلُ أن تدلّ عليه في واقع الاستعمال؛ ذلك أنّ الألفاظ ترتبطُ بسياقات متعدّدة تؤثّر في دقّة المعنى الذي تدلّ عليه، ما جعلَ المعجميّين يقدّمونها مرتبطةً بشواهدَ من الاستعمال اللّغويّ، كالآية، والحديث، والشّعر، وأقوال العربِ.

وهذا الرّبط، وإن كان ربطًا جزئيًّا، بمعنى: أنّه يختصُّ ببيان معنى اللّفظ المفسَّر في حدود التّركيب الّذي يُقدَّمُ فيه، إلاّ أنّ هذه الجزئيّة تؤدّي وظيفةً شموليّة من خلال عدّها قاعدةً عامّةً لكلّ سياقٍ آخرَ مشابهٍ للتّركيب الذي استُدلّ به أو جُعِلَ مثالاً على معنًى معيّن، وهذه القاعدة العامّة تزيد من فاعليّة دور المعجم في تحقيق غاية التزام الصّحيح من الألفاظ، فهو التزامٌ في صحّة بناء اللّفظ ومعناه، والتزامٌ بصحّة توظيفه في الاستعمال.

وليست التّراكيبُ اللّغويّة وحدها كافيةً لتحويل اللّفظ المفسّر من نطاق الجزئيّة في الدّلالة السّياقيّة إلى توسيع نطاق الشموليّة في التّوظيف، إذ لابدّ من أن تشتمل هذه التّراكيب على ما يمكنّها من تحقيق هذه الشّموليّة، دون أنّ تخلّ بصحّة المعنى المقصود من اللّفظ المفسّر.

وبناءً على ذلك، يظهرُ تفسير ألفاظ المعجم مشتملاً على مستويين من العرض:

المستوى الأوّل: جزئيّة التوصيف، ويتمثّل في تخصيص معانٍ محدّدة للألفاظ المفسّرة، وربطها بسياقاتٍ تركيبيّة خاصّة، تبيّن المعنى بالشّكلٍ الصّحيح وتضمن عدم وقوع اللّبس فيه.

١- يُنظر: حسين نصار: المعجم العربيّ – نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ١٩٨٨م، ص٥٠٠.

المستوى الثّاني: شموليّة التّوظيف، ويعني ذلك: الاستفادة من معاني الألفاظ المفسّرة في حدود لا متناهيّة من الاستعمال اللّغويّ لا تُخلّ بأصل المعنى المقرّر في اللّفظ.

إنّ هذه الثّنائيّة التّقابليّة بين الجزء والكلّ، تُعدُّ حاضرةً في تقييد اللّفظ المفسّر بـِ (الأمر) و(الشّيء)؛ فمن جانبِ الجزئيّة، فإنّ ربط دلالة اللّفظ المفسّر بـ (الأمر) أو (الشّيء) يجعل المعنى المقصود محدّدًا بحدود دلالة أحد هذين اللّفظين؛ بما يشتمل عليه كلٌّ منهما من خصائص لغويّة محدّدة في العدد والجنس والتّعريف والتّنكير، وأمّا جانب الشّموليّة، فهو حاضرٌ في هذين القيدين؛ بما يشكّلانه من محوريّة دلاليّة يمكن الاعتماد عليها في توسيع نطاق استعمال اللّفظ المفسّر في كلّ ما يصحّ دخوله في معنى (الأمر) أو (الشّيء).

وبيان هذه الثّنائيّة التّقابليّة في (الأمر) و(الشّيء) في لسان العرب كما في المثالين الآتيين:

- (الأمر)

«الحَرِجُ: الَّذِي يَهَابُ أَن يتقدَّم عَلَى الأَمر»[(١)].

فالمعنى الجزئيّ الخاصّ المذكور لـ (الحَرِج) هو: (الّذي يهابُ من الإقدام)، والتّوظيف الشموليّ هو في أنّ الهيبة من الإقدام تنطبق على كل ما يمكن أن يدخل في معنى (الأمر)، مثل: الإنفاق، ومواجهة العدوّ، وغيرها من الأمور.

- (الشّيء)

«الـمُعَقِّب: الَّذِي يَكُرُّ عَلَى الشيءِ»[(٢)].

١- ابن منظور، محمّد بن مكرم (٧١١هـ - ١٣١١م): لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ٢ / ٢٣٤.

٢- المرجع نفسه، ١ / ٦١٤.

والمعنى الجزئيّ الخاصّ المذكور لـ (الـمُعَقّب) هو: (الّذي يكُرُّ)، أيْ: يَرجِعُ، والتّوظيف الشّموليّ لهذا اللّفظ هو في أنّ الكرّ يقع على كثيرٍ من الأشياءِ، مثل: الكرّ على الأعداء، الكرّ لأداء الصّلاة بعد الإمام، وغيرها من الأشياء.

فيُلاحظُ أنّ وجود قيديّ (الأمر) و(الشّيء) يوسّع حدود توظيف اللّفظ المفسّر ضمن الحقل الدّلالي الذي يشتمل عليه، فيصحّ استعماله في كلّ ما يمكن أن يدخل في حدود معنى (الأمر) و(الشّيء)، مع ارتباطه بجزئيّة المعنى الخاصّ باللّفظ المفسّر؛ فهذه الثّنائيّة التّقابليّة الحاضرة في لفظي (الأمر) و(الشّيء) تتوافق مع مستويات العرض التي تقدّمها المعاجم اللّغويّة وتُمثّل شكلاً بارزًا من أشكال ذلك العرض، الذي يهدفُ إلى نقل جزئيّة المعنى إلى شموليّة التّوظيف غير المتناهي.

ومن جانبٍ آخر، يرتبطُ التّقييد بِـ (الأمر) أو (الشّيء)، ببنيةٍ سطحيّةٍ، تتمثّل في التّركيب الذي يردُ فيه (القيد)، بما يقدّمه من تخصيص للّفظ المفسّر من خلال المثال أو الشّاهد، وتمثّل الحقول الدّلاليّة المفتوحة لـِ (الأمر) أو (الشّيء) بنيةً عميقةً للّفظ المفسَّر، بما تُقدّمه من معانٍ لا متناهيّة يصحّ توظيف اللّفظ المفسّر فيها، والمقصود بِـ (الحقول الدّلاليّة المفتوحة): المعاني التي يصحّ استبدالها بـ (الأمر) أو (الشّيء) في حال استعمال اللّفظ المفسّر معها[1].

ولذلك؛ فالحقول الدّلاليّة لـ (الأمر) و(الشّيء) تدور في فلك عدّ القيدين أداتين استعاريّتين لجملة المعاني القابلة لاستبدالها بهما وارتباطها باللّفظ المفسَّر، فـ (الأمر) و(الشّيء) في المعجم، بوصفهما قيدين لغويين، إنّما هما لفظان مجازيّان، وإنْ احتمل أصلُ كلّ منهما دلالتَه الخاصّة، التي تُسهمُ في الرّبط بين حقيقة دلالتها

١- يُنظر: عبد القادر البار: نظرية المعنى في الدلالة التأويلية، الأثر (مجلّة الآداب واللّغات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، العدد ٧، ٢٠٠٨م، ص ٧٤ - ٧٧. ويُنظر: أحمد عزوز: أصول تراثيّة في نظريّة الحقول الدّلاليّة، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢م، ص١٣.

وهذه المجازيّة الاستعاريّة التي يتوسّع بها الحقل الدّلاليّ لكلّ منهما، وتتوسّع معها دائرة استعمال اللّفظ المفسَّر إلى أبعاد لا متناهية.

وجديرٌ بالذّكر أنّ هذه النّظرة الثّنائيّة التّقابليّة، سواء أكانت على صعيد البنية السّطحيّة والبنية العميقة، أم على صعيد الحقيقة والمجاز، فإنّها لا تتعارض مع غاية المعجم في تحقيق صحّة استعمال اللّفظ المفسّر، بل إنّها تُسهم في زيادة توضيح المعنى المقصود في اللّفظ المفسّر وتخصيصه.

ثانيًا: الدّراسة الوصفيّة والتّحليليّة

- **مواضع تقييد اللّفظ المفسّر بـِ (الأمر) و(الشّيء)**

يشتمل عرض المفردات في لسان العرب على الجذر، اللّفظ المفسّر، والتّفسير، ومن هنا، فإنّ القيود اللّغويّة، ومن بينها (الأمر) و(الشّيء)، لا تكاد تخرج عن ارتباطها بجانبيّ (اللّفظ المفسَّر) أو (التّفسير)، بينما لا علاقة للقيد اللّغويّ بالجذر؛ فالقيد اللّغويّ مرتبطٌ باللّفظ أو بمعناه، وهذا الاختصاص يتناسبُ مع الغاية من تفسير اللّفظ وتحرّي الدّقة في توصيف معناه وطرق استعماله، وهو ما لا يستدعيه الجذر اللّغويّ، الذي يُعدُّ أداةً استنباطيّة لمعرفة أصل تصاريف الكلمة.

والمواضع التي جاء معها القيدان (الأمر) و(الشّيء) مرتبطين باللّفظ المفسَّر ثلاثة، كما يأتي:

- **أن يكون التّقييد في اللّفظ المراد تفسيره، وذلك مثل الآتي:**

- (الأمر): «التَّدْبيرُ في الأَمر: أَن تَنْظُرَ إلى ما تَؤُول إليه عَاقِبَتُهُ»[1]. «نَظَرْتُ في الأَمر: احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ تَفَكُّراً فِيهِ وَتَدَبُّرًا بِالقَلْبِ»[2]. «ارْتَبَكَ الرجلُ فِي الأَمر:

١- ابن منظور: لسان العرب، ٤ / ٢٧٣.
٢- المرجع نفسه، ٥ / ٢١٧.

نشِب فِيهِ وَلَمْ يَكَدْ يَتَخَلَّصُ مِنْهُ»[١].

- (الشّيء): «الـمُشادَّة في الشَّيْء: التَّشَدُّد فيه»[٢]. «أَلَحَّ في الشَّيْء: كَثُرَ سؤالُه إياه كَاللَّاصِقِ بِهِ»[٣]. «دَرَجَ الشيءَ فِي الشَّيْءِ يَدْرُجُه دَرْجاً، وأَدْرَجَه: طَوَاهُ وأَدخله»[٤].

فمن الأمثلة السّابقة، يظهرُ أنّ التّقييد بـ (الأمر) وبـ (الشّيء) قد ارتبط باللّفظ المفسّر قبل تقديم تفسيره، كما أنّ صور الألفاظ المفسّرة قد تعدّدت، فمنها الاسم المفرد، ومنها الفعل، ومنها الجملة، وهذا يدلُّ على أنّ دلالة اللّفظ المفسّر على المعنى مختصّةٌ في حال تقييده بـ (الأمر) أو بـ (الشّيء) ضمن صور السّياق التي يرد فيها.

- **أن يكون التّقييد في تفسير اللّفظ المفسَّر، وذلك مثل الآتي:**

- (الأمر): «الهَوْلُ: الـمَخَافَةُ منَ الأَمر لَا يَدْرِي مَا يَهْجم عَلَيْه منْهُ»[٥]. «الفَيْلم: الأَمر العَظِيمُ، وَاليَاءُ زَائِدَةٌ»[٦]. «النَّجْنَجَةُ: التَّحْرِيكُ وَالتَّقْلِيبُ. وَيُقَالُ: نَجْنِجْ أَمْرَك فلَعَلَّك تَجِدُ إِلى الخُرُوجِ سَبيلًا»[٧].

- (الشّيء): «الرَّدُّ: صَرْفُ الشَّيْء ورَجْعُه»[٨]. «الـمُذْهَبُ: الشيءُ الـمَطْليُّ بالذَّهَب»[٩]. «الماعُون: الزَّكَاة، فَهُوَ فاعولٌ منَ الـمَعْن، وَهُوَ الشَّيْءُ الْقَلِيلُ، فَسُمِّيَتِ الزَّكَاةُ ماعُونًا بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ؛ لأَنه يُؤْخَذُ مِنَ الْمَالِ رُبْعُ عُشْرِهِ، وَهُوَ

١- ابن منظور: لسان العرب، ١٠ / ٤٣١.
٢- المرجع نفسه، ٣ / ٢٣٣.
٣- المرجع نفسه، ٢ / ٥٧٧.
٤- المرجع نفسه، ٢ / ٢٦٩.
٥- السّابق نفسه، ١١ / ٧١١.
٦- المرجع نفسه، ١٢ / ٤٥٨.
٧- المرجع نفسه، ٢ / ٣٧٥.
٨- المرجع نفسه، ٣ / ١٧٢.
٩- المرجع نفسه، ١ / ٣٩٤.

قَلِيلٌ مِنْ كَثِير»[1].

وتُظهر الأمثلة السّابقة أنّ التّقييد بـِ (الأمر) وبـِ (الشّيء) قد ارتبط بتفسير الألفاظ المفسَّرة، بعد ذكْر اللّفظ المفسَّر، كما أنّ صور هذا التّقييد قد اشتملت على تقديم التّفسير مقيَّدًا بـِ (الأمر) أو بـِ (الشّيء)، أو تقديم المعنى ثم تقييده بـِ (الأمر) أو بـِ (الشّيء) ضمنَ سياقٍ تركيبيّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القيدين، (الأمر) و(الشّيء)، في حال ارتباطهما في تفسير اللّفظ المفسَّر؛ لا يستقلّان بوصفهما قيدين خالصين، بل يكونان قيدين مشتركين بقيودٍ أخرى كألفاظ مرادفة لمعاني اللّفظ، وحروفِ الجرّ، ونحوها، ولعل هذا الارتباط هو ما يُسهم في تخصيص المعنى لتحقيق جزئيّة دلالة اللّفظ المفسَّر من جانبٍ، وتحقيق شموليّة توظيفه ضمن الحقول الدّلاليّة التي يصحُّ أن تُستَبدلَ بلفظي (الأمر) أو (الشّيء)، من جانبٍ آخر.

- أن يكون التّقييد في اللّفظ المفسَّر وفي تفسيره معًا، وذلك مثل الآتي:
- (الأمر): «انْتَضَحَ مِنَ الأَمر: أَظهر الْبَرَاءَةَ مِنْه»[2].
- (الشّيء): «نابَ الشيءُ عَنِ الشيءِ: يَنُوبُ، قَامَ مَقامه»[3].

ففي هذه الأمثلة، يَظهرُ ارتباطُ قيدي (الأمر) و(الشّيء) باللّفظ المفسّر مع ورود ضميرٍ عائدٍ على القيد في التّفسير، وهي الصّورة البارزة في لسان العرب، وهي تعبّر عن ربط اللّفظ المفسَّر بمعناه في صورةٍ سياقيّة تركيبيّة، إذ يُشكلّ اللّفظُ والقيدُ تركيبًا مرتبطًا بالتّفسير لفظًا ومعنًى؛ وهذه الصّورة تجعل أثر التّقييد المصاحب للّفظ المفسَّر مستمرًا في التّفسير وأدعى في تأكيد خصوصيّة

١- ابن منظور: لسان العرب، ١٣ / ٤١٠.
٢- السّابق نفسه، ٢ / ٦٢٠.
٣- المرجع نفسه، ١ / ٧٧٥.

التّركيب في دلالته اللّغويّة.

إنّ الصّور الثّلاثة التي رُسمت لارتباط تقييد اللّفظ المفسَّر بِـ (الأمر) وبِـ (الشّيء) تُبرزُ التّكامل في العلاقة بين اللّفظ والقيد شكلاً ومضمونًا، ففي جانب الشّكل كان التّقييد بِـ (الأمر) وبِـ (الشّيء) حاضرًا لتخصيص لفظ، أو تخصيص تفسيره، أو تخصيص لفظٍ وتفسيره، والتّكامل في المضمون يتمثّل في المساحة التي يُتيحها ذلك التّقييد في تحقيق التّوسّع في استعمال هذه المفردات أو التّراكيب في سياقات مشابهة لا تخرج عن صوابيّة الدّلالة اللّغويّة المختزلة في اللّفظ.

ويصحُّ أن تُوصفَ هذه العلاقة التّكامليّة بأنّها (علاقة تبادليّة)، ولكنها ليست تبادليّة من حيث تغيّر تأثير التّقييد بين الألفاظ، بمعنى أن يتحوّل التّقييد بلفظ (الأمر) أو (الشّيء) إلى اللّفظ المفسَّر؛ لأنّ هذا التّبادل بين القيود يكون في سياق العمل النّحويّ في الجمل التّركيبيّة التّامّة[1]، أمّا في سياق العمل المعجميّ فالعلاقة التبادليّة وفق الوصف الثّلاثي، الذي تقدّم، هو تبادليّة من حيث الموقع الذي يحتلّه التّقييد بلفظي (الأمر) أو (الشّيء).

وتجدر الإشارة إلى أنّ تنوّع هذه الصّور التّقييديّة يُفيد السّياق التّركيبيّ أو النّحويّ، وإن كان في سياق العمل المعجميّ، فهذه التّكامليّة ليست مجرّد رصدٍ لجذورٍ لغويّة، أو ألفاظ مفردة، بل هي ربطٌ للألفاظ بدلالاتها ضمن حقولٍ سياقيّةٍ أو حقولٍ دلاليّةٍ خاصّةٍ بالألفاظ، تُحفظُ بها اللّغةُ بمفرداتها وأساليبها، وتفتحُ بابًا للتّوسُّع بها في الاستعمال، فالقيد اللغويّ، بمختلف أشكاله ووظائفه، «قد حافظَ على البُعد التّركيبيّ للّغة»[2]، وإن كان التّقييد بِـ (الأمر) و(الشّيء) في المعجم

١- يُنظر: حسن محمود نصر: مفهوم القيد في العربيّة والإنجليزيّة - دراسة في ضوء علم اللّغة التّقابليّ، مجلّة كلّيّة الآداب - حلوان، العدد (٢٦)، يوليو ٢٠٠٩م، ص٢٢٩ - ٢٣٢.

٢- يحيى عبابنة: اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي في ضوء نظريّة الأفضليّة - دراسة وصفيّة تحليليّة، دار الكتاب الثّقافيّ، الأردن - إربد، ٢٠١٧م، ص٥٠.

يؤدّي وظيفيةً تحديديّة تتمثّل في تخصيص المعنى[1].

ولذا؛ فإنّ الحديث عن استقلاليّة التّقييد بـ (الأمر) أو بـ (الشّيء) لا يسمحُ بأن يتمّ إطلاقها على التّقييد في موضع اللّفظ المفسَّر ولا في موضع تفسيره، ولا في الموضعين معًا؛ ذلك أنّ وظيفة هذين القيدين تشترك مع مُقيّدات أخرى، تُسهم في تأديتهما لوظيفتهما التّخصيصيّة للمعنى وتوسيع دائرة استعمال اللّفظ المفسَّر، ومن تلك المقيّدات: الإسناد، والمواقع الإعرابيّة للألفاظ، ممَّا سيتضّح في الآتي من البحث.

- **صور (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسّر**

تتنوّع صور تقييد اللّفظ المفسَّر بِ (الأمر) و(الشّيء) من حيث الإفراد والتّثنية والجمع، والتّعريف والتّنكير، والسّياقات التّركيبيّة، والبحث في هذه الصّور يُبيّنُ تأثير هذا التّقييد في اللّفظ المفسَّر، سواء أكان في المعنى أم في حدود العلاقات التّركيبيّة التي تُعقَد بين اللّفظ المفسَّر وبقيّة الألفاظ، تأثيرًا وتأثُّرًا، كما يُبرِز دور التقييد في توسيع دائرة استعمال اللّفظ المفسَّر.

- **الصّور العدديّة لـ (الأمر) و(الشّيء)**

النّظر في لسان العرب يُظهِر حضورَ صورة المفرد والمثنّى والجمع من (الأمر) و(الشّيء)، كما يأتي:

١- (الأمر) و(الشّيء) في صورة المفرد

- (الأمر): »دَبَه للأَمْر فانْتَدَبَ لَه، أي: دَعاه لَهُ فأَجاب«[2]. «المواكَظة: المداومَة عَلَى الأَمر»[3].

١- يُنظر: حسن محمود نصر: مفهوم القيد في العربيّة والإنجليزيّة، مصدر سابق، ص١٩٤.
٢- لسان العرب، ١ / ٧٥٤.
٣- المرجع نفسه، ٧ / ٤٦٦.

- (الشّيء): «أَكَبَّ عَلَى الشيء: أَقبل عَلَيْهِ وَلَزِمَه»[١]. «التَّصدِّي: التَّعَرُّض للشيء»[٢].

٢- **(الأمر) و(الشّيء) في صورة المثنّى**

- (الأمر): «قَالَ أَبو عُبَيْد: سأَلت أَبا عُبَيْدَةَ عَن التَّسْبيد فَقَال: هُوَ تَرْكُ التَّدَهُّن وَغَسْلُ الرأْس؛ وَقَالَ غَيْرُه: هُوَ الحَلْقُ وَاسْتِئْصَالُ الشَّعَر؛ وَقَالَ أَبو عُبَيْد؛ وَقَدْ يَكُونُ الأَمران جَمِيعًا»[٣]. «تَخالَفَ الأَمْرانَ واخْتَلَفا: لَمْ يَتَّفقا»[٤].

- (الشّيء): «تَفاوَت الشَّيْئَانِ، أَي: تَباعد مَا بَيْنَهُمَا تَفاوُتًا»[٥]. «الطَّوْرُ: الحدُّ بَيْنَ الشَّيْئَيْن»[٦].

٣- **(الأمر) و(الشّيء) في صورة الجمع**

- (الأمر): «أَذْنابُ الأُمورِ: مآخيرُها»[٧]. «الضَّيْأَب: الذي يَقْتَحِمُ فِي الأُمور»[٨].

- (الشّيء):»تَغَايرت الأَشياء: اخْتَلَفَت»[٩]. «حُدُود اللَّه تَعَالَى: الأَشياء التِي بيَّن تَحْرِيمَهَا وَتَحْلِيلَهَا»[١٠].

وكما يَظهرُ من الأمثلة السّابقة، فقد استُخدم التّقييد بِـ (الأمر) و(الشّيء) من حيث الإفراد والتّثنية والجمع بجميع هذه الصّور العدديّة؛ إذ حضر التّقييد

١- ابن منظور: لسان العرب، ١ / ٦٩٦.
٢- المرجع نفسه، ١٤ / ٤٥٥.
٣- المرجع نفسه، ٣ / ٢٠٢.
٤- المرجع نفسه، ٣ / ٢٠٢.
٥- المرجع نفسه، ٢ / ٦٩.
٦- المرجع نفسه، ٤ / ٥٠٨.
٧- السّابق نفسه، ١ / ٣٨٩.
٨- المرجع نفسه، ١ / ٥٣٨.
٩- المرجع نفسه، ٥ / ٤٠.
١٠- المرجع نفسه، ٣ / ١٤٠.

بـِ(الأمر) و(الشّيء) المفرد والمثنّى والجمع مرتبطًا باللّفظ المفسَّر وبتفسيره، وبهما معًا.

وقد ناسبَ التّقييدُ بـ (الأمر) و(الشّيء) اللّفظَ المفسَّر في صورته العدديّة في كثيرٍ من الأمثلة، فعندما يكون اللّفظ المفسَّر مفردًا يأتي التّقييد مفردًا، وإذا كان اللّفظُ المفسَّرُ جمعًا جاء التّقييد بلفظ الجمع، ففي المفرد، ورد اللّفظ المفسَّر (التّصدّي)، وتفسيره: (التّعرّض للشّيء)، وفي اللّفظ المفسَّر (حدود) جاء في تفسيره: (الأشياء)، ومثله ما ورد في القيد (الأمر)، فلفظ (المواكظة) وهو مفرد ورد القيد (الأمر) مفردًا، واللّفظ (أذناب) قُيّد بـِ (الأمور) وكلاهما جمعٌ.

إلاّ أنّ هذا التّناسب العددي ليس مطّردًا، فقد يكون اللّفظ المفسَّرُ مفردًا ويرد في قيده لفظًا مجموعًا، كالمثال الوارد في لفظ (الضَّيْأَب)، إذ جاء في تفسيره: (الذي يقتحمُ في الأمور)، وهنا، يُلحظُ أنّ التَّقييد هو في تفسير اللّفظ (الضَّيأب) ولكنّه مرتبطٌ بالفعل (يقتحم)، فالاقتحام يكون في (الأمور)، وهذا هو تفسير معنى (الضَّيأب).

وأمّا التّقييد بـِ (الأمر) و(الشّيء) في صورة المثنّى، فقد ارتبط بأفعال تدلّ على المشاركة، مثل الفعل الوارد في المثال السّابق (تفاوت) مع القيد (الشّيء)، وغيره من الأفعال كثيرٌ في لسان العرب، مثل: (تكافأ، تقارب، تجانس، تطابق)[1]، والفعل المرتبط بـِ (الأمر) وهو (تخالَف)، وغيره من الأفعال مثل: (ناسَق، يُعادل)[2].

ارتبط القيدان، أيضًا، بسياقٍ يستدعي تثنية (الأمر) و(الشّيء)، فتفسير لفظ (الطَّور) على أنّه: حدٌّ يستدعي أن يكون هذا الحدّ بين شيئين، وهو ما ذكر

١- ابن منظور: لسان العرب، ١ / ١٣٩، ١ / ٦٦٦، ٢ / ٦٩، ٦ / ٤٣، ١٠ / ٢٠٩، وغيرها.
٢- يُنظر: المرجع نفسه، ١٠ / ٣٥٣، ١١ / ٤٣٥.

في موضع التّفسير؛ ولذلك وردت لفظة (بين) لتدعم حدوديّة (الطّور) البينيّة، ومثل ذلك وُجد في القيد (الأمر)، بالإضافة إلى ألفاظٍ أخرى غير ذلك، مثل: (أحد الأمرين، أيّ الأمرين، كلا الأمرين، ذينك الأمرين)[١]، وكذلك وُجد نَحْوُ هذه الألفاظ في القيد (الشّيء)، مثل: (أحد الشيئين، تَجْمَعُ الشّيئين)[٢]، ولا تخضع جميع هذه الارتباطات اللّفظيّة بالمثنّى للتلازم في واقع الاستعمال، فقد يُستخدمُ مثل هذه الألفاظ مع غير المثنّى، كأنْ يُقال: (بينَ الكُتب)، و(أيّ رجلٍ)، و(أحدُ الرّجال)، ونحوها، ولذلك فهي ليست متلازمات لفظيّة[٣]، وإنّما برزتْ أهمّيتها في صلاحيّة توظيفها في ضوء السّياق الذي وردت فيه مع التّقييد بـِ (الأمر) و(الشّيء) في صيغة التّثنية.

إنّ تنوّع الصّور العدديّة لتقييد اللّفظ المفسَّر بـِ(الأمر) و(الشّيء)، يدلّ على الشّموليّة التي قدّم بها لسان العربِ مادّته، فهي شاملةٌ للعدد في دلالته على الإفراد والتّثنية والجمع، بما يقدّمه من ألفاظ مفسَّره تنبعُ من واقع النّظام اللغويّ في العربيّة الذي احتوت ألفاظه على تعابير تدلّ على الواحد والاثنين وما زاد عنهما، وهي شموليّةٌ تسمح بتوظيف هذه الألفاظ، بدلالتها المخصّصة، في سياقات لغويّة غير محدودة.

ولذا؛ أظهرت المطابقة العدديّة بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء)، أنّ التّقييد اللّفظيّ المتمثّل بـ (الأمر) و(الشّيء) استندَ إلى قيدٍ بنيويّ تمثّل بالصّيغة العدديّة المناسبة للّفظ المفسَّر أو المعنى الذي يطلبه، وهذا يدلّ على أنّ تخصيص المعنى بهذين القيدين يحتاج إلى عاملٍ أو عواملَ تدعم التّقييد فتجعله أكثرَ خصوصيّة وأدلّ على المعنى بشكلٍ صحيحٍ، بنيةً ودلالةً.

١- ابن منظور: لسان العرب، ٤/ ٤٢٤، ١١/ ٤٨٥، ٩/ ٣٦٥، ١١/ ٦٣٧، وغيرها.
٢- يُنظر: المرجع نفسه، ٤/ ١٢، ١٥/ ٤٨٧.
٣- يُنظر: صفية بوقنة: معاجم المعاني في اللغة العربية - فقه اللغة وسر العربية للثعالبي أنموذجا (دراسة دلالية معجمية)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، ٢٠١٥م، ص٦٦.

- **(الأمر) و(الشّيء) بين التّعريف والتّنكير**

اشتمل تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء) في لسان العربِ على حالتي التّعريف والتّنكير، فورد كلا القيدين معرفةً ونكرةً، والأمثلة التي وردت سابقًا، جميعها، تُصوّر القيدين في حال التّعريف؛ ولا بأس من عرض أمثلةٍ تجمع بين التّعريف والتّنكير لـِ (الأمر) و(الشّيء) لزيادة البيان، كما يأتي:

- (الأمر): «الـمُهايَأَة: الأَمْرُ الـمُتَهَايَأُ عَلَيْه. والـمُهايَأَة: أَمرٌ يَتهايَأُ الْقَوْمُ فيَتَراضَوْنَ به»[1]. «اسْتَتَبَّ الأَمر: تَهَيَّأَ واسْتَوَى. واسْتَتَبَّ أَمْرُ فُلَان إِذَا اطَّرَد واسْتَقامَ وتَبَيَّن»[2]. «تَغسَّرَ الأَمر: اخْتَلَطَ والْتَبَس. وَكُلُّ أَمر الْتَبَسَ وعسُر المخرجُ مِنْه، فَقَد تغسَّر. وَهَذَا أَمر غسرٌ أَي: مُلْتَبسٌ مُلْتاث»[3]. «مُتَذَبْذِب: مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَمْرَيْن أَو بَيْنَ رجُلَين، وَلَا تَثْبُتُ صُحْبَتُه لواحدٍ مِنْهُمَا»[4]. «جِماعُ الأُمور: تَجتمع إِليه أُمور النَّاسِ مِنْ كُلِّ نَاحِيَة»[5].
- (الشّيء): «الحَقَبُ والحقاب: شَيْءٌ تُعَلِّقُ بِهِ المرأَةُ الحلي، وتَشُدُّه في وسَطِها»[6]. «الذِّناب، بِكَسْرِ الذَّال: عَقبُ كلِّ شَيء. وذنابُ كلِّ شيء: عَقَبُه ومؤَخَّره»[7]. «مَا بِهِ مِنَ الطَّعْب شيء، أَي: مَا بِهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّذة والطِّيب»[8]. «عَرْفَصْت الشَّيءَ: إِذا جَذَبْته مِنْ شَيء فشَقَقْته مُسْتَطِيلًا»[9]. «البَرْزَخ: مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ، وَفِي الصِّحَاحِ: الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْن»[10]. «الذَّبْذَبَة والذَّباذِب:

١- ابن منظور: لسان العرب، ١ / ١٨٩.
٢- المرجع نفسه، ١ / ٢٢٦.
٣- المرجع نفسه، ٥ / ٢٣.
٤- المرجع نفسه، ١ / ٣٨٤.
٥- المرجع نفسه، ١١ / ٤٦.
٦- المرجع نفسه، ١ / ٣٢٤.
٧- المرجع نفسه، ١ / ٣٩٠.
٨- المرجع نفسه، ١ / ٥٥٩.
٩- المرجع نفسه، ٧ / ٥٤.
١٠- المرجع نفسه، ٣ / ٨.

أَشياءُ تُعَلَّقُ بالهودَجِ أَو رأْسِ البعيرِ للزينة»[١].

تُظهر الأمثلة السّابقة أنّ القيدين (الأمر) و(الشّيء) قد وردا في لسان العرب تعريفًا وتنكيرًا بجميع صيغهما العدديّة، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، كما وردا مرتبطين من حيث الموضع باللّفظ المفسّر، وبتفسيره، وبهما معًا، وكان التّعريف بالأداة (ال) مشتركًا بين (الأمر) و(الشّيء) وأضيف القيد (أمر) إلى المعرفة والنّكرة في صيغتي المفرد والجمع، بينما لم يرد في لسان العرب إضافة القيد (شيء) إلا في صيغة الجمع وكانت إضافةً إلى نكرة، على نحو: «والحَبُّ مَعْرُوفٌ مُستعمَل في أَشياءَ جَمة»[٢].

ومن الملاحظ أنّ التعريف أو التّنكير في اللّفظ المفسَّر ليس هو المحدّد الذي يفرض تعريف القيد أو تنكيره، ففي لفظ (الـمُهايَأَة)، وهو معرفةٌ، جاء القيد (أمرٌ) نكرةً في التفسير، وكذلك اللّفظ (الحَقَبُ والحِقاب)، فقد جاء القيد (شيءٌ) نكرةً في مطلع التّفسير، ومن جانبٍ آخر، ورد القيدان معرفتين مع اللّفظ المفسَّر، ووردا نكرتين في تفسيره، على نحوِ (جِماعُ الأُمور) و (عَرْفَصْت الشَّيْءَ)، وهذا يعني أنّ عاملاً آخر، غير صيغة اللّفظ المفسَّر هو الذي فرض استخدام التّعريف أو التّنكير في القيدين، وهذا العامل يرتبطُ بدلالة اللّفظ المفسَّر، بشكلٍ رئيس، وليس ببنائه، وهذه الدلالة ترتبط بالسياق الذي عرضه المعجم للّفظ.

ففي المثال (اسْتَتَبَّ أَمْرُ فُلَان)، كان اللّفظ (استتبَّ) فعلاً مسندًا إلى القيد (أمر) الذي هو نكرةٌ، ولكنَّه لا يمتنع عن الإسناد إلى القيد نفسه، إذا مُثّل له بمثال غير هذا، في حال كونه معرفةً، إذ يصحُّ أن يُقال: (استتبَّ الأمرُ)، إلاّ أنّ إضافةً القيد إلى ما بعده أسهمت في مجيئه نكرةً، فالمضاف إليه (فلانٍ) هو نكرةٌ، ولا يجوز أن يُحلّى المضاف بـ(ال) في هذا الحال، فالسّياق هنا، هو الذي فرض أن

١- ابن منظور: لسان العرب، ١ / ٣٨٤.
٢- المرجع نفسه، ١ / ٢٩٣.

يأتي القيد (أمر) نكرةً، وهو بذلك يخدم المعنى الذي يقصده المعجم في جانب اتّساع توظيف معنى اللّفظ بأكبر قدرٍ ممكنٍ من الألفاظ التي يصحُّ استبدالها بالقيد (أمر)، كأن يُقال: (استتبّ تقدّمُ فلانٍ، استتبّ فوزُ فلان)، وهكذا، فهذا الصّورة من التّقييد هي من اختيار مؤلّف المعجم وتقديره.

وفي المثال (مُتَذَبْذِب)، لا يلزمُ أن يُقيّد بمعرفة، كما لا يلزمُ أن يتبع الكلمة (بين) معرفةٌ، والسّياق ليس فيه ما يُوجبُ تعريف القيد (أمرين) لكي تُعدَّ (ال) عهديّةً، إذًا؛ فمجيء القيد نكرةً صحيحٌ من الناحية التّركيبيّة، وفائدته في هذه الصّورة تتّجه إلى أن تكون فائدةً دلاليّة، تتمثّل في اتّساع مساحة توظيفها، ضمن حقول الدّلالة صحيحة الاستبدال به من حيث المعنى، كأن يُقال للمتردّد بين السّفر أو الإقامة: (متذبذب) فالسّفر والإقامة (أمران) من الأمور، وهكذا.

ومثلُ ذلك، يُمكن أنْ توجّه الأمثلة الأخرى: (البَرْزَخ: مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْن - الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْن)، و(تَغَسَّرَ الأَمر: اخْتَلَطَ والْتَبَس. وَكُلُّ أَمر الْتَبَسَ وعسُر المخرجُ مِنْه)، و(عَرْفَصْت الشَّيءَ: إِذا جَذَبْته مِنْ شَيْءٍ)، إذ تشتركُ دلالة اللّفظ مع السّياق لتحديد المناسبِ في تعريف القيد أو تنكيره، وأمّا تعريف اللّفظ المفسَّر أو تنكيرُه فلا يُحتّم استعمالَ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) بصورته نفسها.

ولذا؛ فالعمل الذي قدّمه المعجم قد جمع بين جملةٍ من العوامل التي تُسهم في تجلية المعنى وإيضاحه، فهناك اللّفظ المفسَّر بما يشتمل عليه من دلالةٍ خاصّةٍ ببِنْيَتِهِ اللّغويّة، وهناك القيد اللّفظي بما يُؤدّيه من دورٍ في تخصيص المعنى، وهناك السّياق التّركيبيّ الذي يُقدَّم فيه اللّفظ المفسَّر وتفسيره، وهناك الاتّساع الوظيفيّ للّفظ المفسَّر المستخلص من فهم مدلوله وأسلوب توظيفه، وكان التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) عاملاً مهمًّا في تكامل هذه العوامل، بوصفه قيدًا لغويًّا يُخصّص معنى اللّفظ المفسَّر من جانبٍ، وينقلُه من جزئيّة الدّلالة إلى شموليّة التّوظيف من جانب آخر.

ولكن! كيف يمكن التّوفيق بين القول بأنّ (شيء) أعمّ الأسماء وأبهمها[١]، وبين دخول (ال) عليها؟ وهل يكون ذلك تفسيرًا لعدم ورود التّقييد بـِ (شيء) في صورة مضافٍ إلى معرفة؟، وما الفرق بين (الأمر) و(الشّيء) في درجة الإبهام؟

بالنّظر في سياق استخدام (الأمر) و(الشّيء) في المعجم، يظهرُ أنّ التّعميم هو المقصود من توظيفهما، فهما قيدان يُخصّصان معنى اللّفظ المفسّر من جانب، ويُعمّمان ارتباطه بألفاظٍ تُستبدلُ بـ(الأمر) و(الشّيء) من جانبٍ آخر، وقد أُشير سابقًا إلى أنّ هذين القيدين يمكن أن يُعدّا قيدين استعاريّين لجملةٍ من المعاني المحتملة للحقول الدّلاليّة الممكنة الارتباط باللّفظ المفسّر عوضًا عنهما، ومن هنا؛ فإنّ التّعميم مقصودٌ من توظيفهما، وهو يُعدُّ محدّدًا من محدّدات توصيف النّكرة في دلالتها[٢].

ومن جانبٍ آخر، فإنّ الأداة (ال) لا تكون للتّعريف إلاّ إذا كانت عهديّة، أي: ارتبطت باسم لك عهدٌ في معرفته «كرجلٍ ألقى إليك ثوبًا أو درهمًا، ثمّ قال لك: أعطني الدّرهَم أو الثّوب، وإنّما يقصدُ ما ألقاه إليك دون غيره»[٣]، فهذه الأداة (ال) في مثل هذا السّياق تُعدّ للتّعريف، وهي لا تنطبق على (ال) التي دخلت على القيدين (الأمر) و(الشّيء) في جميع حالاتهما التّقييدية؛ فهي إذا ارتبطت باللّفظ المفسّر نحو: (عَرْفَصْت الشَّيءَ)، فما هو هذا (الشّيء) الذي (عرفصْتَه)؟، وكذلك (تَغَسَّرَ الأمر)، ما هو (الأمر) الذي تغسّر؟، وبناءً على ذلك؛ فإنّ (ال) في مثل سياق هذين القيدين في معجم لسان العرب هي للاستغراق والعموم، وهي بذلك لا تمنح اللّفظ الذي ترتبط به تعريفًا.

١- يُنظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ - ١٠٠٢م): اللّمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ص٩٨.

٢- يُنظر: نوح عطا الله الصرايرة: (التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين - دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م، ص٩.

٣- الشّريف عمر بن إبراهيم الكوفي (٥٣٩هـ - ١١٤٤م): كتاب البيان في شرح اللّمع لابن جنّي، دراسة وتحقيق علاء الدّين حمويّة، دار عمّار، عمّان - الأردن، ٢٠٠٢م، ص٣٢٤.

وليست إضافةُ (الأمر) و(الشّيء) ببعيدةٍ عن هذا التّوصيف، فكلاهما يُضافان إلى نكرة، وهما بذلك يخصّصان معنى اللّفظ المفسَّر، مع بقاء إبهامها حاضرًا يمكن أن يُزال بجملةٍ من المعاني غير المتناهيّة، وهما بذلك الإبهام يوجّهان اللّفظ المفسَّر إلى عموميّة ارتباطه بألفاظ مناسبةٍ، وأمّا إضافة (الأمر) إلى معرفة، فلا تمنحها في سياق المعجم أيّ تعيينٍ يُزيل إبهامها، ففي مثال تفسير اللّفظ (جِمَاعُ الأُمُور)، ورد في تفسيره: (تَجتمع إِليه أُمور النَّاس مِنْ كُلِّ نَاحِيَة)، وهنا، حين يُقال: (ما هي أمور النّاس)؟ سيكون الإبهام حاضرًا، وهذا يؤكّد عموميّة (الأمر) وصحّة إسقاط جملةٍ من الألفاظ البديلة له والممكنة في المعنى.

وبناءً على ذلك؛ يظهرُ أنّ (الأمر) و(الشّيء) هما على درجةٍ واحدةٍ من الإبهام، وهذا الإبهام يحمل إمكانيّة الاستبدال اللّفظي بهما، وهو ما يُسهم في خدمة العمل المعجميّ الذي يرمي إلى ضبط صحّة المعنى إلى جانب صحّة الأسلوب، ليكون بمثابةِ مرجع لغويّ تُضبطُ به الألفاظُ اللّغويّة بناءً ودلالةً وأسلوبًا، ويُرجَعُ إليه للتّحقّق من صوابيّة الاستعمال في الواقع، وتحقيق فائدة تعميم ذلك في الاستعمال.

- **صور السّياقات التّركيبيّة لـ (الأمر) و(الشّيء)**

لا يهدف البحث في هذه المسألة إلى إحصاء المواقع الإعرابيّة التي وُظّف فيها القيدان (الأمر) و(الشّيء)، بل يسعى إلى إبراز أثر العلاقات التّركيبيّة لـ (الأمر) و(الشّيء) في إطارها الأفقيّ العام في حدود ارتباطهما بركنيّ الإسناد: المسند والمسند إليه، أو ارتباطهما بغير هذين الرّكنين.

- **صورة المسند**

في هذه الصّورة، يأتي (الأمر) أو (الشّيء) مسندًا في سياق تركيب الجملة

الاسميّة دون الفعليّة، فلا يأتي القيدُ منهما مسندًا إلا في صورة (الخبر)، وذلك نحو:

- (الأمر): «جَاءَ فُلَانٌ بالعُجرِ والبُجَرِ أَي: جَاءَ بِالْكَذِب، وَقِيل: هُو الأَمر الْعَظِيم»[1].
- (الشّيء): «السَّمَادِير: ضَعْف الْبَصَر، وَقَد اسْمَدَرَّ بَصَرُه، وَقِيل: هُو الشيءُ الذي يتَراءَى للإنسان مِنْ ضَعْفِ بَصَرِهِ عِنْدَ السُّكْرِ مِنَ الشَّرَابِ وغَشْي النُّعاسِ والدُّوَارِ»[2].

ففي هذين المثالين، جاء القيدان (الأمر) و(الشّيء) في موضع المسند وهو (الخبر)، وهما في سياق تركيبيّ مرتبط بضمير اللّفظ المفسّر في جملة اسميّة، فالضّمير (هو) العائد على اللّفظ المفسَّر في كلا المثالين مسندٌ إليه، و(الأمر) و(الشّيء) كلاهما خبرٌ مسندٌ إلى الضمير.

وقد يأتي القيدان في صورة المسند (الخبر) للّفظِ المفسَّر نفسِه، وذلك نحو:

- (الأمر): «التُّرْتُب: الأَمْرُ الثابت»[3].
- (الشّيء): «اللَّبابُ مِنَ النَّبات: الشيءُ الْقَلِيلُ غَيْرُ الْوَاسِعِ»[4].

ففي هذين المثالين جاء كلا القيدين (الأمر) و(الشّيء) مسندًا في موضع (الخبر)، في سياق تركيبيّ مرتبط باللّفظ المفسَّر، فاللّفظ المفسَّر، الذي يُعدُّ مبتدأً مستأنفًا، قُيّد بـ (الأمر) و(الشّيء) في تفسيره، وكان هذا القيدُ خبرًا له، فهو قيدٌ لفظيٌّ وقيدٌ معنويٌّ في الوقت نفسه.

١- ابن منظور: لسان العرب، ٤ / ٥٤٣.
٢- المرجع نفسه، ٤ / ٣٨٠.
٣- المرجع نفسه، ١٢٣٠.
٤- المرجع نفسه، ١ / ٧٣٥.

- **صورة المسند إليه:**

يأتي القيدان في هذه الصّورة في سياق الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة لقبول نوعهما الاسميّ أن يكون مسندًا إليه، وذلك نحو:

- (الأمر) الجملة الاسميّة - «المُـرَوَّع: المُلْهَم، كأَنَّ الأَمرَ يُلْقَى في روعه»[1].

الجملة الفعليّة - «آدَه الأَمرُ أَوْداً وأُوُوداً: بَلَغَ مِنْه المَجْهُود والمشقة»[2].

- (الشّيء) الجملة الاسميّة - «الجِذْل أَصل كُلِّ شَجَرَةٍ حِينَ يَذْهَبُ رأْسها. يُقَال: صَارَ الشَّيءُ إِلى جِذْلِه أَي: أَصله»[3].

الجملة الفعليّة - «البَغْتَة: الفَجْأَة، وَهُوَ أَن يَفْجَأَكَ الشيء»[4].

توضّح الأمثلة السّابقة مجيء (الأمر) و(الشّيء) في موضع المسند إليه، في الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، ويُلاحظ على هذه الصّورة أنّ المعجم قدّمها في سياق تركيبيّ متنوّع العلاقات بين القيد واللّفظ المفسَّر، ففي بعض هذه السياقات جاء القيد مسندًا إليه مرتبطًا باللّفظ المفسَّر، كما في المثال (آدَه الأَمرُ أَوْداً)، والمثال (صَارَ الشَّيءُ إِلى جِذْلِه أَي: أَصله)، ففي هذين المثالين جاء القيد مرتبطًا بسياق اللّفظ المفسَّر، فالقيد (الأمر) في المثال (آده الأمر) أسند إليه اللّفظ المفسَّر (آده)، وفي المثال (صار الشّيء إلى جذله) أسند اللّفظ المفسَّر (جذله) إلى القيد (الشّيء) في سياق الإخبار عنه بشبه الجملة.

وقد يأتي القيدُ مسندًا إليه من غير أن يرتبط باللّفظ المفسَّر، أو يكون المسندُ

١- السّابق نفسه، ٨ / ١٣٧.
٢- المرجع نفسه، ٣ / ٧٤.
٣- المرجع نفسه، ١١ / ١٠٦.
٤- المرجع نفسه، ٢ / ١٠.

هو اللّفظ المفسَّر، كما في المثال (المـُـرَوَّع: المُلْهَم، كأَنَّ الأَمرَ يُلْقَى في رُوعه) والمثال (البَغْتَة: الفَجْأَة، وَهُوَ أَن يَفْجَأَكَ الشيء)، ففي هذين المثالين لم يكن اللّفظ المفسَّر مسندًا إلى القيد، فالمسند فيهما على التّوالي: (يُلقى في روعه)، و(أن يفجأك) وهما ليسا (اللّفظ المفسَّر)، إلا أنّ الملاحظ هو وجود ضمير يُشيرُ إلى اللّفظ المفسَّر في كلا السّياقين، ففي مثال (المـُـرَوَّع) ورد ضميرٌ في التّركيب (يُلقى في روعه) والهاء تعود على اللّفظ المفسَّر (المـُـرَوَّع)، وفي مثال (البغتة) سُبق تركيبُ التّفسير بالضمير (هو) الذي يعود على معنى اللّفظ المفسَّر، وهو يؤكّد أنّ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) اشتمل على جانبٍ لفظيّ وآخر معنويّ في تعلّقه باللّفظ المفسَّر أو بتفسيره.

- **صورة الفضْلَة:**

وهي ما سوى المسند والمسند إليه في الجملة، وهذا هو الأصل في وصف (الفضلة)، ويُضاف إلى ذلك، أنّها ما يُمكن الاستغناءُ عنه من الكلام دون أن يختلّ المعنى. قال ابنُ عقيل (٧٩٦هـ - ١٣٦٧م): «الفضلة: خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يُستغنى عنه كـ(الفاعل)، والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كـ(المفعول به)، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضرّ»[١]، فجواز الاستغناء عن الفضلة مشروطٌ بالمعنى.

وتفسير ذلك ما أشار إليه ابن جنّي (٣٩٢ه - ١٠٠٢م)، في خصائصه، إذ قال: «وجماع هذا أن كلّ كلام مستقل زدت عليه شيئًا غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئًا مقتضيًا لغيره معقودًا به عاد الكلام ناقصًا لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقودًا بغيره»[٢].

١- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (٧٩٦ه - ١٣٦٧م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠م، ٢/ ١٥٥.

٢- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ - ١٠٠٢م): الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٢/ ٢٧٤.

وقد مثّل (ابن جنّي) للكلام المستقلّ الذي لا ينقصُ تمامه بزيادة مقتضيةٍ لغيرها، بإدخال النّواسخ على الجملة الاسميّة، مثل: (زيدٌ أخوك، إنّ زيدًا أخوك، كانَ زيدٌ أخاك)، فزيادة هذه النّواسخ بمعنى إدخالها على الجملة لا تُؤثّر في تمام معناها ولا تقتضي زيادةً لتُكمّل المعنى المقرّر في ركنيّ الإسناد، وأمّا الكلام الذي يقتضي زيادةً لإتمام المعنى فمثّل له بإدخال أدوات الشّرط، مثل: (قام زيدٌ، إنْ قام زيدٌ) فدخول الشّرط على الجملة (قام زيدٌ) اقتضى أن يوجدَ جوابٌ لهذا الشّرط[1]، ومن هنا، فإنّ تقسيم الكلام إلى عمدة وفضلة، يرتبطُ بهذه النّظرة إلى تمام المعنى أو نقصانه، دون الإخلال بأهمّية الأخذ بمبدأ الإسناد في تحديد العمدة في الكلام، ومن أمثلة ما يُعدُّ فضلةً في اللّغة: المفعول به، والظرف، والمفعول له، والمفعول معه، والمصدر، والحال، والتمييز، والاستثناء[2].

ولتحديد صور الفضلة وإسقاطها على تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء)، يُشار إلى أنّ (الأمر) و(الشّيء) من حيثُ البنيةِ الصّرفيّة يُعدَّانِ مصدرين، أي: اسمين للحدث المجرّد من الزّمن[3]، وهذه البنية ستحول دون دخولهما في وظائف نحويّة كالحال، والنّعت، لاختصاص هذين البابين بالمشتقّات دون المصادر، كما لا يأتي هذان القيدان في موضع المفعول له؛ لأنّهما ليسا قلبيّين، ولا يأتيان منصوبين على الظّرفيّة؛ لخلّوهما من معنى الزّمان والمكان.

ومن الأمثلة على مجيء التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) فضلةً، ما يأتي:

- **المفعول به:**
- (الأمر): «أَرْجَأَ الأَمرَ: أَخَّرَه»[4].

١- يُنظر: المرجع نفسه، ٢ / ٢٧٥.
٢- يُنظر: المرجع نفسه، ١ / ١٩٨.
٣- يُنظر: الشّهاب الأَبَّذيّ، أحمد بن محمد (٨٦٠ه - ١٤٥٦م): الحدود في علم النحو، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السّنة ٣٣، ٢٠٠١م، ص٤٧٣.
٤- ابن منظور: لسان العرب، ١ / ٨٣.

- (الشّيء): «جَزَأَ الشيءَ جَزْءاً وجَزَّأَه، كِلَاهُمَا: جَعله أَجْزاء»[١].

في المثالين السّابقين، يُلاحظ أنّ مجيء (الأمر) و(الشّيء) في موضع المفعول به، يرتبطُ بتركيب الجملة التي ورد فيها اللّفظ المفسَّر، فهي جملةٌ فعليّةٌ تشتمل على فعلٍ يتعدّى إلى المفعول، وهذا الفعل هو اللّفظ المقصود تفسيرُه، وقد أورده المعجَم بصيغةٍ تركيبيّة ليتّضح معناه، وارتباطُه بهذين القيدين يُعطي المعنى وضوحًا أكثر من جانبِ الأسلوب الممكن استخدامُه فيه، فهو بمثابة الأصل الذي يُمكن أن يُقاس عليه.

ومن جانبٍ آخر، فإنّ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في مثل هذه الألفاظ، هو تقييدٌ لازمٌ لإتمامِ التّركيب، والمعجم لا يُقدّم التّفسير بوصفه عبارةً دارجةً أو مثلاً سائرًا - وإن كان يستعين بمثل هذه العبارات لإيضاح المعاني في كثيرٍ من الألفاظ - إلا أنّه يحتاج عند تعميم المعنى أن يُقدّم ما يُعين على ذلك، فكان التّقييدُ بـ (الأمر) و(الشّيء) مناسبًا لهذا الغرض.

المفعول المطلق:

- (الأمر): «الأَمير: الملك لنَفاذ أَمْره بَيِّنُ الإمارة والأَمارة، والجمعُ أُمَراءُ. وأَمَرَ عَلَيْنَا يَأْمُرُ أَمْراً وأَمُرَ وأَمِرَ: كوَلِيَ»[٢]. «تَعَجَّسَه: أَمَرَه أَمْراً فَغَيَّرَهُ عَلَيْه»[٣].

- (الشّيء): «المَشيئة: الإِرادة. شِئْتُ الشيءَ أَشاؤُه شَيئاً ومَشِيئةً ومَشاءَةً ومَشايةً: أَرَدْتُه»[٤].

الـمُلاحظ على الأمثلة الخاصّة بمجيء (الأمر) و(الشّيء) في موضع المفعول المطلق، أنّه واردٌ في سياق بيان تصريفات اللّفظ وتحديد ما يُمكن أن يُصاغ منها

١- المرجع نفسه، ١/ ٤٥.
٢- المرجع نفسه، ٤/ ٣١.
٣- المرجع نفسه، ٦/ ١٣١.
٤- المرجع نفسه، ١/ ١٠٣.

من ألفاظ تدور في فلك معنًى مشترك، وهو حتميٌّ في هذين القيدين في مثل هذه السياقات، فموضعهما حين يُسبقان بفعلٍ من جنس لفظهما هو النّصب على المصدر أو المفعول المطلق، وذلك كما في قولهً: (يأمرُ أمرًا)، و(أشاؤه شيئًا).

وأمّا في المثال (تعجّسه)، فاللّفظ المفسّر في صورته هذه يعبّر عن طريقة توظيفه في صورته الفعليّة المتعدّية إلى مفعوله المشمول فيه وهو (الهاء)، وأمّا القيد (الأمر) فقد ناسبَ الفعل (أمَرَ) الذي استخدمه المعجم ليعبّر عن معنى اللّفظ المفسّر، وتقييد الفعل بـ (الأمر) يعني عموميّة توظيفه في مثل هذا التّركيب، وليس في مثل هذا التّركيب إلزام، إذ يُمكن أن يُقال (أمره بأمر)، فلا يأتي بالمفعول المطلق، وتركيب الجملة لا يحتّم المجيء بالمفعول المطلق، إلا أنّ المعجم قد استخدم هذه الصورة في المطابقة، وفي كلا الحالين: الإلزام بمجيء القيدين في موضع المصدر في سياق تصريفات اللّفظ المفسّر، وعدم الإلزام في سياق تفسير لفظ آخر، لم ترد هذه المطابقة بين القيدين (الأمر) و(الشّيء) في المعجم إلا في هذهً الأمثلة المحدودة، بل وردَ مثالٌ لم يخلُ منه الخلاف، قديمًا وحديثًا، حول مصدريّته ونصبه على ذلك.

وهذا المثال هو:

(الشّيء): قال ابن منظور (٧١١هـ - ١٣١١م): «والشَّيء: مَعْلُومٌ... فأَما مَا حَكَاهُ سيبَوَيْه أَيضاً منْ قَوْل العَرَب: مَا أَغْفَلَه عَنْكَ شَيئاً، فَإِنَّهُ فَسَّرَه بقَوْله: أَي: دَع الشَّكَّ عنْك، وَهَذَا غَيْرُ مُقْنع. قَالَ ابْنُ جنّي: ولَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ شَيئاً هَهُنَا مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَر... وأَما قَوْلُهُم: هُو أَحْسَنُ منْكَ شَيئاً، فإِنَّ شَيْئًا هُنَا مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدير بشَيء»[1].

فالقيد (الشّيء) يرد في هذا المثال بوصفه لفظًا مفسَّرًا، وقيدًا من جانبٍ

١- السّابق نفسه، ١ / ١٠٤.

آخر، فقد أُشير في أثناء تفسير هذا اللّفظ إلى قول العرب: (ما أغفله عنك شيئًا) وعرض المعجم آراءً للنّحاة كَ(سيبويه ١٨٠هـ - ٧٩٦م)، و(ابن جنّي ٣٩٢هـ - ١٠٠٢م)، إلا أنّ المعجم لم يقدّم رأيًا فيها سوى عدم اقتناعه بتفسير (سيبويه)، وبعد ذلك، أورد رأي (ابن جنّي) في العبارة نفسها، ولكن دون أن يكون هناك أي تعليقٍ بالموافقة أو بالرّفض لذلك الرّأي.

و(ابن جنّي) ركّز حديثه على نفي نصب (شيئًا) بعَدّها مصدرًا، وهذا معنى قوله: (ولَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ شَيئاً هَهُنَا مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ)، وقد ضرب مثالاً آخر، وكرّر نفي النّصب عنه على المصدريّة، وهو قوله: (وأَما قَوْلُهُم: هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ شَيئاً، فإِنَّ شَيئًا هُنَا مَنْصُوبٌ عَلَى تَقْدِيرِ بشَيء)، إذ رأى (ابن جنّي) أنّ (شيئًا) هنا منصوبٌ بنزع الخافض، وهذا يعني أنّ الخلاف حاضرٌ في عدّ القيد (شيئًا) منصوبًا على المصدريّة، أو النيابة عن المفعول المطلق.

والحقيقة أنّ (سيبويه) أشعل فتيل البحث في هذه العبارة، حتى تكلّم بها كثيرٌ من القدماء والمحدثين، وقد فُصّل النّظر في عبارة (سيبويه) السّابقة في كتاب (انزياح اللّسان العربيّ الفصيح والمعنى)، لـ(عبد الفتّاح الحموز)، وقد رأى في نهاية بحثه فيها رأيًا موافقًا لما ذكره (أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ - ١١٨١م) في إنصافه[1]، فوصف (الحموز) هذه العبارة على أنّها من باب الانزياح اللّغويّ في الحركة، الذي يقصدُ به استبدال حركة إعرابيّة أو بنائيّة بأخرى[2]، فقال: «ويتبدَّى لي أنّ حمل هذا القول على الانزياح أَولى؛ لأنّه يُخلّصنا من كلّ هذه التّأويلات، والتّوهّمات فضلاً عن توكيد الكلمة موضع الانزياح، على أنّ الأصل: ما أغفله

١- يُنظر: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ - ١١٨١م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ١ / ١٥٥.

٢- يُنظر: عبد الفتّاح الحموز: انزياح اللّسان العربيّ الفصيح والمعنى، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠٠٨م، ص٥.

عنك شيءٌ»[1].

وما يراه الباحث هنا، هو الأخذ بظاهر العبارة من الجانبين التّركيبيّ والدّلاليّ، وكلاهما هدفٌ في العمل المعجميّ، فإن كانت عبارة (ما أغفله عنك شيئًا) غير مقنعةٍ في دلالتها على عبارة (دع الشّكّ عنك) - في رأي (ابن منظور ٧١١ه - ١٣١١م) - إلاّ أنّها لا تمنعُ من إصدار حكم على اللّفظ (شيئًا) وإعطائه موضعًا إعرابيًّا في هذا التّركيب، وهو بحسب الأسلوب يُمكن عدّه مصدرًا نائبًا عن المفعول المطلق، وهو رأي محتملٌ لم يقبل به (ابنُ جنّي)، كما لم يقبل بنصب (شيئًا) في عبارة (هو أحسن منك شيئًا) وهي أسلوب تفضيل، و(ابن جنّي) يرى تقاربًا بين العبارتين، يقوم على النّصب في كلمة (شيئًا) في العبارتين، إلاّ أنّه لا يرى نصبها على المصدريّة في كلا الحالين؛ ولذلك قدّر النّصب على نزع الخافض في الأخيرة، ونفى النّصب على المصدريّة عن الأولى.

ومن هنا؛ فإنّ العبارتين من الجانب التّركيبيّ، تفرضان النّصب في (شيئًا)، وعليه لا بدَّ من تأويل هذا النّصب، فيراه الباحث نصبًا على النّيابة عن المفعول المطلق، في عبارة (ما أغفله عنك شيئًا)، وهو نصبٌ على التّمييز في العبارة الثّانيّة (هو أحسنُ منك شيئًا)، وهذا لا يتعارض مع الجانب الدّلاليّ الذي يُستخلصُ من العبارتين، فسواء أُوّلت العبارة الأولى على تقدير كلام محذوف اقتضى من (سيبويه) أن يُقدّم التّفسير الذي ورد سابقًا، أم أُوّلت على مبدأ الانزياح الحركيّ كما ورد في رأي (الحموز)، فإنّ التّركيب يبقى حاضرًا بهذه الصّورة الظّاهرة، وكذلك في العبارة الثّانية، فإنّ تأويل نزع الخافض لا يتعارض مع تأويل النّصب على التّمييز، من حيث دلالة العبارة.

١- المرجع نفسه، ص١١٦.

- **التّمييز:**

- (الأمر): «أَجَدَّ يُجِدُّ إِذا صَارَ ذَا جِدّ وَاجْتِهَادٍ. وَقَوْلُهُم: أَجَدَّ بِهَا أَمراً، أَي: أَجَدَّ أَمرَه بِهَا»[١].

في هذا المثال، يظهرُ جليًّا أنّ القيد (الأمر) قد جاء منصوبًا في سياق جملة (أجدَّ بها أمرًا)، وتركيب القيد فيها منصوبٌ نكرةٌ، في حين، جاء القيد نفسه، في المعنى الذي أورده المعجم لهذه الجملة وهو (أجدَّ أمرَه بها)، منصوبًا مضافًا، وبما أنّ أصل موضع (أمرًا) هو النّصب على المفعوليّة، إلاّ أنّه تحوّل في العبارة (أجدَّ به أمرًا) عن هذه المفعوليّة، فهو تمييزٌ لا ريبَ فيه.

ومثل هذا الرأي في إصدار حكم التّمييز، ورد في المعجم في موضع آخر للفظ آخر، إذ قال (ابنُ منظور): «وَمن مَسَائِلِ الْكِتَاب: تَفَقَّأْتُ شَحْماً، بِنَصْبِهِ عَلَى التَّمْيِيز، أَي: تَفَقَّأَ شَحْمِي، فنُقِل الْفِعْلُ فَصَارَ فِي اللَّفْظِ لِيّ، فَخَرَجَ الْفَاعِلُ، في الأَصل، مميِّزًا»[٢]، وهو يمثّل هنا لتمييزٍ محوّلٍ عن فاعلٍ.

وكما يظهر، فإنّ التّركيب الذي ورد فيه التّقييد بـ (الأمر) في المثال السّابق، قد ناسب اللّفظ المفسَّر، فاللّفظ المفسَّر (أجدَّ) فعلٌ، والتّفسير الذي قُدّم له جاء بتركيب جملة فعليّة، والتّناسب هو بين تفسير اللّفظ المفسَّر وموضع القيد الذي جاء (تمييزًا)، وإن كانَ هذا المثال فريدًا في المعجم، إلاّ أنّه يمكن القياس عليه، في توظيف الأفعال في مثل هذا التّركيب.

- **الاستثناء:**

- (الشّيء): «فَهَّ الرجلُ في خُطْبَته وحُجَّته إِذَا لم يُبالِغْ فِيهَا وَلم يَشْفِها، وَقَدْ فَهِهْتَ فِي خُطْبَتِكَ فَهاهةً. قَالَ: وَتَقُول: أَتَيْتُ فُلَانًا فبَيَّنْتُ لَهُ أَمري كلَّه إِلَّا شَيئًا

١- لسان العرب، ٣ / ١١٣.

٢- المرجع نفسه، ١ / ١٢٣.

فَهِهْتُه، أَي: نَسيتُه»[1]، «الاسْتِفْلال: أَن يُصيب مِنَ الْمَوْضِع العَسِر شَيئًا قَلِيلًا مِنْ مَوْضِعِ طلَب حقٍّ أَو صِلَة، فَلَا يَسْتَفِلّ إِلا شَيئًا يَسِيرًا»[2].

في المثال الأوّل، يأتي اللّفظ المفسَّر في جملة مركّبة مع تفسيره، فاللّفظ (فَهَّ) قيّده المعجم بجملة والتّفسير مرتبطٌ بالأداة (إذا)، وبعد ذلك، قدّم المعجم مثالاً وظّف فيه اللّفظ المفسَّر؛ لكنّه جاء بمعنًى آخر، فجمع بهذين التّركيبين المعاني المحتملة لتوظيف اللّفظ المفسَّر والأساليب التي يمكن استخدامه فيها.

وقد ورد القيدان (الأمر) و(الشّيء) في أحد هذه التّراكيب، وهو (أَتَيْتُ فُلَانًا فبَيَّنْتُ لَهُ أَمري كلَّه إِلَّا شَيئًا فَهِهْتُه)، فـ(أمري) و(شيئًا) في هذا التّركيب يُقدّمان معنًى عامًّا يُمكن استبدال ألفاظٍ أخرى بهما، وإذا كان موضع (أمري) صريحٌ في المفعوليّة، وهو المستثنى منه في التّركيب، فإنّ (شيئًا) تحتملُ وجهين: النّصب على الاستثناء التّامّ الموجب، والنّصب على الاشتغال بحجّة عمل الفعل (فهِهَ) بضمير (شيئًا)، والقول بنصب (شيئًا) على الاستثناء هو الرّاجح، انطلاقًا من سبق عامل النّصب على الاستثناء، فلا ضرورة للبحث عن عاملٍ لنصبه، في وجود الاستثناء واشتغال الفعل بضميره.

ومثل هذا التّوظيف للقيد (الشّيء) في أسلوب الاستثناء محدودٌ في المعجم، وهو مرتبطٌ بسياق تفسير اللّفظ المفسَّر وما يستدعيه من أساليب يرى المعجم دقّتها في إيضاح المعنى، ومن ذلك، مثال: (الاستفلال)، فقد ورد في أسلوب استثناء مفرّغ، وإن كان موضع (شيئًا) في المثال الأوّل هو النّصب على الاستثناء في التّأويل الرّاجح، فإنّ (شيئًا) في المثال الثّاني لا يحتمل إلا النّصب على المفعوليّة.

١- لسان العرب، ١٣ / ٥٢٥.
٢- المرجع نفسه، ١١ / ٥٣٢.

لقد أظهر الحديث عن صور السّياقات التّركيبيّة للتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) أنّ هذا التّقييد لا يقوم وحده في خدمة المعنى المعجميّ، بل يُعضدُ بمحدّدات تركيبيّة متعدّدة تزيد من تأثير القيد المرتبط باللّفظ المفسَّر، فالإسناد بركنيه (المسند والمسند إليه) يُشكّل قيدًا للّفظ المفسَّر يُحدّد سياق توظيفه التّركيبيّ[1] وما يترتّب عليه من معانٍ نحويّة.

ومثل ذلك يُقال عن المواقع الإعرابيّة، التي تتّصل بهذين الرّكنين في التّركيب، وتقلّ نسبة حضور (الأمر) و(الشّيء) في صورتها، مقابل العلاقات الإسناديّة التي أقيمت لِـ (الأمر) و(الشّيء)، إلا أنّ هذا التّعاضد بين القيود التّركيبيّة والقيد اللّفظي، يُسهم في إيضاح معنى اللّفظ المفسَّر، وبيان أسلوب توظيفه.

وإذا كان القيد التّركيبيّ – المتمثّل بعنصري الإسناد والعلاقات التّركيبيّة المتّصلة بهما – يخصّص ويوجّه المعنى، فإنّ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) يُضيف إلى هذا التّخصيص سمات دلاليّة ينتقل بها اللّفظ المفسَّر من حدود الخصوصيّة اللّفظيّة لكلّ منهما إلى العموميّة التّوظيفيّة لهما، دون الإخلال بمعالم حدودهما المعجميّة ودلالاتهما، بما يشتمل عليه هذان القيدان من إبهام يُفضي إلى العموميّة، وهذه الفائدة النّاجمة عن هذه العلاقات التّركيبيّة وخصوصيّة القيدين (الأمر) و(الشّيء)، تُسهم في خدمة المعجم في سعيه للكشف عن الصّحيح من الألفاظ وتحديد معانيها وأشكال توظيفها.

ثالثًا: الفرق بين (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر

بعد العرض السّابق، لتقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء)، بما اشتمل عليه من وصفٍ وتحليل لجملةٍ من المسائل، كوصف موقع التّقييد من اللّفظ المفسَّر،

١- يُنظر: منجي العمري: القيد التّركيبيّ في الجملة العربيّة – دراسة دلاليّة لنماذج من الرّوابط بين النّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، الدّار التّونسيّة للكتاب، ٢٠١٥م، ص٨٤.

وصوره العدديّة، وصور تعريفه وتنكيره، وصور العلاقات التّركيبيّة التي يشغلها في سياق تفسير اللّفظ المفسَّر، لا بدّ من الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل (الأمر) و(الشّيء) سواءٌ في دلالة توظيفهما في تقييد اللّفظ المفسَّر؟
- وإن كانا ليسا سواءً، فما الفرق الذّي يُحدّد خصوصيّة كل منهما؟
- وما الضّوابط التي تحكم استعمالهما في تقييد اللّفظ المفسَّر؟

إنّ الوصول إلى تحديد الفوارق الدّلاليّة المحتملة لـ (الأمر) و(الشّيء) يستدعي النّظر في مستويات توصيف مقالة المعجم للمفردتين المتمثّلة بالمستوى الصّرفيّ والمستوى التّركيبيّ والمستوى الدّلاليّ، بالإضافة إلى اختبار فرضية وجود علاقة للقيدين بالمادّي أو المعنويّ، وصولاً إلى رسم ملامح لضوابط توظيفهما.

- **مستويات توصيف لسان العرب لمفردتي (الأمر) و(الشّيء)**

قدّم (لسان العرب) تفسيرًا لـمفردتي (الأمر) و(الشّيء)، وعرّف كلاًّ منهما بأسلوبين متباينين، ففي معنى (الأَمر) قدّم ثلاثة مستويات من التّوضيح: الأوّل: المستوى الصّرفيّ، وبيّن فيه أنّ (الأمر) لفظٌ مفرد، وهو واحد من (الأُمور)، والثّانيّ: مستوى التّركيب، وضرب لذلك مثالاً هو: (أَمْرُ فلانٍ مستقيمٌ وأُمُورُهُ مستقيمة)، وأمّا المستوى الثّالث: فقد قدّم معنًى لـ (الأمر)، وهو (الحادثة)[1].

وعندما فسّر مفردةَ (الشّيء) عرّفها في ثلاثة مستويات أيضًا: الأوّل: المستوى الصّرفيّ، وبيّن فيه دلالة (الشّيء) على الواحد من (الأشياء)، ووصفها في الجانب البنيويّ على أنّها اسمٌ لا صفة، الثّاني: المستوى التّركيبيّ، وبيّن فيه صورةً من صور مواقع مفردة (الشّيء) الإعرابيّة التي جاءت فيها منصوبةً،

١- يُنظر: لسان العرب، ٤ / ٢٧.

وقد مثّل لهذه الصّورة بعبارة: (ما أغفله عنكَ شيئًا)، وبيّن اختلاف النّحويّين فيها، وفي المستوى الثّالث: لم يُقدّم في بادئ الكلام لـ (الشّيء) معنًى محدّدًا بل وصفه بأنّه (معلوم)؛ ليدلّ على أنّ هذا اللّفظ شائعٌ في الاستعمال ودلالته معروفة، إلاّ أنّه في آخر التّرجمة لـ (الشّيء) ذكر معنًى منسوبًا لـ (اللّيث) وهو (الماء) مع إشارته للخلاف حول هذا المعنى[1].

ويظهرُ من ذلك، أنّ هناك ثلاثة مستويات في توصيف معنى المفردتين في المعجم:

- **الأوّل**: المستوى الصّرفي، تُعدُّ المفردتان اِسْمَينِ لا صفتين، وقد يكون من شأن هذا التّقارب البنيويّ أن يسمح بتقاربهما في الاستعمال وتبادل الأدوار في التّقييد في المعجم.
- **الثّاني**: المستوى التّركيبيّ، ويُعدّ وصف المفردتين في هذا المستوى وسيلةً لإيضاح دلالةِ اللّفظ، فقد استخدم لبيان الدّلالة العدديّة في (الأمر)، واستخدم لبيانَ الدّلالة اللّغويّة في (الشّيء).
- **الثّالث**: المستوى الدّلاليّ، ويُعدّ هذا المستوى حصيلة المستويين السّابقين، فوصف بنية اللّفظ، أو وصف صوره التّركيبيّة، يقود إلى تحديد دلالته، ومعانيه، وقد أشار المعجم إلى أنّ (الأمر) يدلّ على (الحادثة)، بينما اكتفى بالإشارة إلى أنّ معنى (الشّيء) معلوم.

من خلال هذه المستويات، يظهرُ التّقارب بين (الأمر) و(الشّيء) في الجانب الصّرفيّ، فهما مصدران من حيث الدّلالة الصّرفيّة، ومذكّران من حيث الدّلالة على الجنس، ويُضافُ إلى ذلك، ما سبقت الإشارة إليه في مسألة صور التّعريف والتّنكير، بأنّ (الأمر) و(الشّيء) اسمان غارقان في الإبهام من حيث الدّلالة،

١- يُنظر: لسان العرب، ١ / ١٠٤ - ١٠٧

مما يؤهّلهما لأنْ يكونا ضابطين دلاليّين يستخدمهما المعجم لتعميم الأساليب والاستعمالات المحتملة للألفاظ التي يفسّرها.

- (الأمر) و(الشّيء) بين المادّيّ والمعنويّ

يفترض البحث، أنّ ثمّة فرقًا بين (الأمر) و(الشّيء) في دلالة كلّ منهما على المادّيّ أو المعنويّ، ومنطلق هذا الافتراض هو تنصيص المعجم على أنّ معنى (الأمر) هو (الحادثة)، والحادثة أمرٌ معنويّ، فهي تشتملُ على أحداثٍ أو أمورٍ معنويّة، تمامًا كما يوصف المصدر بأنّه اسمٌ للحدث المجرّد من الزّمن.

ومن جانب آخر، اكتفى المعجم بالإشارة إلى أنّ معنى (الشّيء) معلوم، دون أن يُحدّد ماهيّة هذا المعلوم، وقد فرّق أبو هلال العسكريّ (٣٩٥هـ - ١٠٠٥م)، بين (الجسم والشّيء)، بما يوحي باشتمال (الشّيء) على جانب مادّيّ وآخر معنويّ، إذ قال: «الجسم اسْمٌ عَامٌّ يَقعُ على الجُرم والشَّخص والجسَد، وما بسبيل ذلك، و(الشَّيء) أَعم؛ لأَنَّه يَقع على الجِسْم وغَير الجِسْم»[١]، فـ(الشَّيء) يدلُّ على ما يدلّ عليه الجسم من مادّياتٍ، ويدلّ على غير هذه المادّيّات، وما سوى المادّيّ هو المعنويّ.

ويُظهرُ هذا العرض أنّ لفظ (الأمر) يلتقي مع لفظ (الشّيء) في الجانب المعنويّ، فيكون (الشّيء) أعمّ من (الأمر) في دلالته على المعنويّ والمادّيّ، ولا يمنعُ ذلك من استعراض بعض الأمثلة التي تزيد من وضوح هذه الصّورة، ومن تلك الأمثلة ما يأتي:

١- أبو هلال العسكريّ، الحسن بن عبد الله (٣٩٥ه - ١٠٠٥م): الفروق اللّغويّة، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص١٥٨.

- «غِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه. وجئتُه غِبَّ الأَمرِ أَي بَعْدَه»[1].
- «التُّرتُبُ والتُّرتَبُ كلُّه: الشيءُ المُقِيم الثابِتُ. والتُّرتُبُ: الأَمْرُ الثابِت»[2]

في المثال الأوّل، يَظهرُ اللّفظ المفسَّر مقيَّدًا تارةً بـ (الأمر) وتارةً أخرى بـ (الشّيء)، ولكنّ معنى اللّفظ المفسّر لا يختلفُ مع وجود القيدين، فَلفْظ (غِبُّ) المقيّد بـ (الشّيء) يَدلُّ على عاقبة الشّيء، أي: المدة الزمنيّة التي ينتهي بها، ولفظ (غبّ) المقيّد بـ (الأمر) يَدلُّ على فترة زمنيّة معيّنة هي النهاية، وكذلك الحال في المثال الثّاني، فاللّفظ (التُّرتُبُ) يدلّ على (الشّيء) الثّابت، ويدلّ أيضًا على (الأمر) الثّابت، فالتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في هذا المثال لم يُغيّر معنى اللّفظ المفسَّر في دلالته على الثّبات.

ومن هنا، فإنّ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في المثالين، أفاد تخصيص دلالة اللّفظ المفسَّر بما يصحّ استبداله بأحد هذين القيدين من الألفاظ المادّيّة أو المعنويّة، ولا يُقال بأنّ (الأمر) و(الشّيء) هنا بمعنًى واحد؛ فلو كان الأمر كذلك، لاكتفى بالتّقييد بأحدهما، فهذا التّعدّد يدلّ على أنّ لكلٍّ من (الأمر) و(الشّيء) دلالته، وبما أنّهما مجتمعان في سياقِ تفسيرِ لفظ واحد فهذا يعني أنّ (الشّيء) يُوجَّه في دلالته إلى المعنى المادّيّ، كما يُوجَّه (الأمر) في دلالته إلى الأمر المعنويّ.

ولتأكيد هذه النّظرة، يمكن البحث في دلالة (الأمر) و(الشّيء) في بعض الآيات القرآنيّة، ومن الأمثلة على ذلك:

- (الأمر): قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات – ٧)
- (الشّيء): قوله تعالى: ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ (الحجر – ١٩)

١- لسان العرب، ١ / ٦٣٥.
٢- المرجع نفسه، ١ / ٤١٠.

ففي الآية الأولى، ورد لفظُ (الأمر) مفردًا بمعنى الجمع (الأمور)، والمقصود بـ (الأمر) هنا: الأخبار الباطلة والآراء الخاطئة[1]، وهذه الأخبار والآراء هي أمور معنويّة، وفي المقابل، يُقصَدُ بـ (الشّيء) في الآية الثّانية: «الأَشْيَاءُ الَّتِي تُوزَن»[2]، أي: ما لها وزنٌ وكتلةٌ، وهي أشياءُ مادّيّة.

وبذلك؛ يتّضح أنّ (الأمر) و(الشّيء) يتعلّقان بجانبين: الجانب المعنويّ والجانب المادّيّ، وهذان الجانبان هما مجمل ما توصف به الموجودات، فكلّ موجود إمّا أن يكون وجوده مادّيًّا وإمّا أن يكون وجوده معنويًّا، وإمّا أن يشتمل على الجانبين معًا، واختيار المعجم لهذين اللّفظين واستخدامهما في تقييد الألفاظ المفسَّرة فيه هو اختيارٌ مناسبٌ لتوصيف المعاني المقصودة من تلك الألفاظ في حال توظيف اللّفظ المفسَّر في سياقه اللّغويّ، بما يُقدّمه كلا اللّفظين من استيعاب للموجوداتِ بـ (الشّيء)[3]، واستيعاب الأفعال والأقوال والأحداث بـ (الأمر)[4]، وحينها يكون في القيد (الأمر) استعارةٌ للجانب المعنويّ، وفي القيد (الشّيء) استعارةٌ للجانب المادّيّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لفظي (الأمر) و(الشّيء) لا يُعَدَّان مُترادفين؛ ذلك أنّ التّرادفَ يعني: «دلالة عدّة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمّى الواحدِ أو المعنى الواحدِ دلالةً واحدةً»[5]، وعليه؛ فهما لا يدلان على معنًى واحد، بل ينفصلان في دلالتهما العامّة بين المادّيّ والمعنويّ، ولا يعني أن يحتمل (الشّيء) دلالةً على

١- يُنظر: الشّوكانيّ، محمد بن علي (١٢٥٠هـ - ١٨٣٤م): فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ، ٥/ ٧١.
٢- المرجع نفسه، ٣/ ١٥٤.
٣- يُنظر: الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (٥٠٢هـ - ١١٠٨م): المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ١٤١٨هـ، ص٤٧١.
٤- يُنظر: السّابق نفسه، ص٨٨.
٥- حاكم مالك لعيبي: التّرادف في اللّغة، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام - سلسلة دراسات (٢٢١)، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٠م، ص٣٢.

الأمر المعنويّ أنّه يمكن استبدال (الأمر) به؛ ذلك أنّ دلالة (الشّيء) أشدُّ رسوخًا في الشّيء المادّيّ منه في الأمر المعنويّ، وإن ارتبط (الشّيء) بما يُقابلُ الموجود وهو العدم[1]، ومن الأفضل الوقوف عند الفصل بين (الأمر) و(الشّيء) في هذين الجانبين تحقيقًا للتّوضيح المقصود من تقييدهما للّفظ المفسَّر.

رابعًا: ضوابط استعمال (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر

الحديث عن ضوابط استعمال (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر يأتي في سياق وصف هذه الظّاهرة الشّائعة في المعاجم اللّغويّة، وتبيان المرجعيّة التي استُنِدَ إليها في تحقيق هذا الاستعمال؛ لاستكمال الصّورة المعبّرة عن هذا التّقييد وفائدته، ولكنّ الحديث عن ضوابط التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) هو حديثٌ عن ملامح هذه الضّوابط، وليس تحديدًا للضّوابط أو تعيينها، فهي جملةٌ من العوامل التي لها دورٌ في توظيف القيدين في العمل المعجميّ.

ويمكن تحديد آفاق هذه الضّوابط انطلاقًا من الجوانب الآتية:

- **الجانب الأوّل**: الجمع بين المسموع وتقدير المؤلّف
- **الجانب الثّاني**: التّوصيف الصّرفيّ والتّركيبيّ للألفاظ المفسَّرة
- **الجانب الثّالث**: المرجعيّة الدّلاليّة للقيدين (الأمر) و(الشّيء)

فالعلاقة بين هذه الجوانب علاقة تكامليّة تهدف إلى توضيح معنى اللّفظ المفسَّر وأسلوب توظيفه، ويتمثّل مظهرُ التّكامل بين اللّفظ المفسَّر وكلّ قيد، على حدة، في تحقيق التّناسب التّركيبيّ من جهة، والغاية الدّلاليّة من جهةٍ أخرى، ولذلك؛ تنوّعت العلاقات التّركيبيّة بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) وتنوّعت المواضع التي يوجدُ فيها التّقييد.

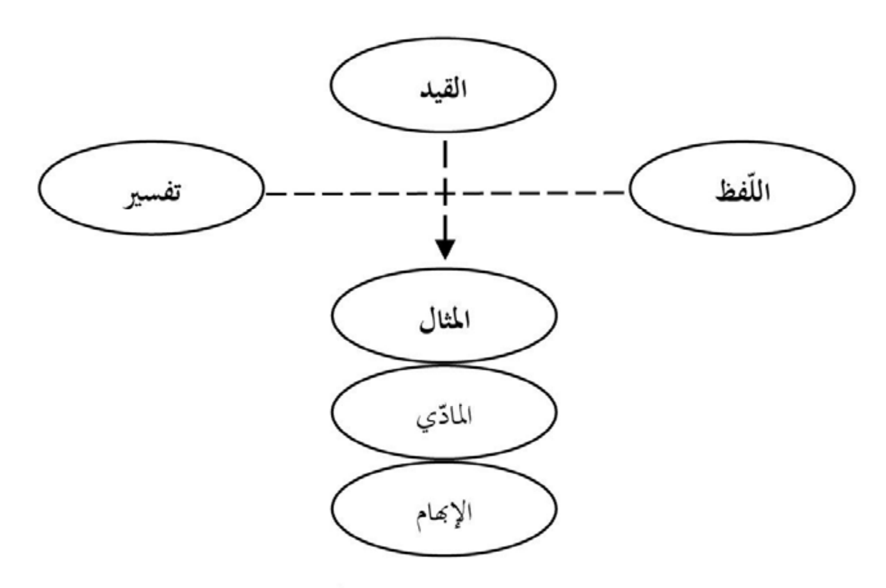
١- يُنظر: الرّاغب الأصفهاني (٥٠٢هـ - ١١٠٨م): المفردات في غريب القرآن، مصدر سابق، ص٤٧١.

ولعلّ أبرز ما يميّز هذا التّرابط بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) أنّ إدراجه في المعجم يحتكم إلى تقدير مؤلّف المعجم بالدّرجة الأولى؛ ذلك أنّ كثيرًا من الألفاظ المفسّرة خلت من التّقييد بهذين القيدين، بشكل مباشر، ومن ذلك: «التسريح: إرسالك رَسُولاً في حاجة سَراحًا. وسَرَّحْتُ فُلَانًا إلى مَوْضِعِ كَذَا إذا أَرْسلته»[1]، ففي هذا المثال، لم يُقيّد ابن منظور لفظ (التّسريح) ولا تفسيره بقيد (الأمر) أو (الشّيء)، وقد كان بإمكانه أن يقول: (التّسريح في الأمر)، أو (إرسالك رسولاً في أمر)، ولعلّ تقدير المؤلّف لمعنى اللّفظ المفسَّر هو ما دفعه إلى اتّخاذ هذه الطّريقة في تفسيره.

ومن هنا؛ يُمكن توصيف ملامح ضوابط تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء) بما يأتي:

- تقدير المعجم لضرورة تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) أو (الشّيء) أو بغيرهما.
- مراعاة الجانب المعنويّ والجانب المادّي الذي يفيدُ اللّفظ المفسَّر أو تفسيره.
- قياس استعمال (الأمر) و(الشّيء) على الشواهد المسموعة التي تُعيّن مدلولهما.
- مراعاة بنية اللّفظ المفسَّر اللّغويّة والعلاقات التّركيبيّة القابلة للتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء).
- الاستفادة من الإبهام المرتبط بدلالة (الأمر) و(الشّيء) في تعميم الأسلوب الذي يشملهما.

١- لسان العرب، ٢ / ٤٧٩.



رسم توضيحي (1) لشبكة العلاقات الضّابطة لتقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء)

فكما يظهر في هذا الرّسم التّوضيحي، فإنّ مؤلّف المعجم يستطيع توظيف التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) بحسب تقديره لضرورة هذا التّقييد، وتتقاطع العلاقات البنيويّة والتّركيبيّة بين القيد اللّغويّ واللّفظ المفسَّر وتفسيره، بما يُناسب إقامة التّركيب على المعنى الذي يرتبط باللّفظ المفسَّر، ويتعيّن مع ذلك الاستفادة من أهمّيّة التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) بما يُقاس عليه من مثالٍ مسموعٍ يُسهم في تعيين دلالة (الأمر) أو (الشّيء)، بالإضافة إلى أهمّيّة التّقييد بهذين القيدين الغارقين في الإبهام لتعميم توظيف اللّفظ المفسَّر وأسلوبه الوارد فيه، مع التّفريق في دلالة كلّ منهما الخاصّة على المادّيّ أو المعنويّ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) لا ينفردُ وحده في خدمة المعنى المقصودِ الوصولُ إليه من اللّفظ المفسَّر، فهذه العناصر تتكامل في علاقاتها، ولكلّ عنصرٍ منها دوره في عمل المعجم، وتبقى الخصوصيّة المرتبطة بـ (الأمر) و(الشّيء) متمثّلةً في مميّزاتهما البنيويّة والدّلاليّة التي تمنحُهما دورًا بارزًا كالذي يشيع في المعاجم اللّغويّة.

وقد يسأل سائلٌ: هل يُعدّ تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء) من المتلازمات اللّفظيّة؟ فالتّلازم اللّفظيّ أو المصاحبة اللّغويّة، يقوم على مبدأ الثّبات والدّيمومة في العلاقة بين الألفاظ[1]، ولكنّ هذا الثّبات ليس حاضرًا في العلاقة بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) فهناك تنوّع في صور التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) في البنية والدّلالة كالعدد والجنس، وتنوّع صور التّلازم في التّراكيب أو الارتباطات الأفقيّة فيها، وإذا كان استعمال (الأمر) و(الشّيء) كثيرًا وشائعًا في تقييد ألفاظ المعجم، فلا يعني ذلك أنّهما يتّصفان بصفة التّلازم اللّفظيّ، فكثيرٌ من ألفاظ المعجم، أيضًا، لم تُقيَّد بهذين القيدين.

ومن جانب آخر، لا يصحّ إسقاط مصطلح التّلازم اللّفظيّ (Collocation) على تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء)؛ وإن كان ثمّة تقاربٌ في مبدأ العمل القائم على تحديد الدّلالة في سلسلة العلاقة بين اللّفظ المفسَّر والقيد، إلاّ أنّ الاختلافَ الجوهريّ يظهرُ في الميدان الذي يُطبَّق فيه التّلازم والتّقييد وما يصوّره من حقيقة وقوع التّلازم من عدمه.

فميدان التّلازم اللّفظيّ هو التّراكيب اللّغويّة المسموعة في واقع الاستعمال، أو المفاهيم اللّغويّة التي توصف بها تلك التّراكيب بشكلٍ مخصوص، كالتّلازم بين المضاف والمضاف إليه، والنّعت والمنعوت، وتلازم بعض المفردات لبعضها، فهذا التّلازم هو تلازمٌ لغويٌّ يصف واقعًا مستعملاً في اللّغة، بينما يمثّل التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) وسيلةً عامّة لتحديد معنى ألفاظ عديدة وهو غير ملازم لها بعينها، فهذان القيدان يصحّ مجيئهما مع كلّ لفظ، فليس ثمّة تلازمٌ في ارتباطهما بلفظٍ دون لفظ، ومن ثم، لا يوجد تلازمٌ حقيقيٌّ في التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء).

١- يُنظر: محمد عبد الله صالح أبو الرّب: المتلازمات اللّفظيّة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة للبحوث الإنسانيّة، غزّة - فلسطين، مجلد (٢٥)، العدد (١)، ص٧٨.

ويُضاف إلى ذلك، أنّ جميع التّرجمات التي قُدّمت لمصطلح (Collocation)، الذي ظهر على يد الباحث الإنجليزي (جون روبرت فيرث)[١]، لم يُشرْ أيٌّ منها إلى مصطلح التّقييد ليكون مقابلاً عربيًّا لذلك المصطلح، وهذا يشملُ بالضّرورة التّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) - وإن كانت الألفاظ المتلازمة قيودًا بعضها لبعض[٢] - فضلاً عن أنّ هذين القيدين يُعدّان لفظين استعاريّين لمجموعة من الألفاظ الممكن استبدالها بهما، وبناءً على ذلك؛ يُمكن القول بأنّ لفظي (الأمر) و(الشّيء) هما قيدان لفظيّان للألفاظ المعجميّة وليسا تلازمًا حقيقيًّا، ويُضافُ إلى ذلك، أنَّ ثمّة فائدةً تعليميّةً[٣] مقصودةً من هذين القيدين تُعنَى بإيضاح معنى اللّفظ المفسَّر، تجعل من وجود القيد اللّغويّ صنيعةً من مؤلّف المعجم ليحقّق بها تلك الفائدة.

١- يُنظر: لواء عبد الحسن عطيّة، المصاحبة المعجميّة - المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربيّ والمنجز اللّساني، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ٢٠١٨م، ص٤٢ - ٤٧.
٢- يُنظر: فضيلة عبوسي محسن العامري: المصاحبة اللّغويّة وأثرها الدّلاليّ - دراسة في نهج البلاغة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠١٣م، ص٦.
٣- يُنظر: محمد عبد الله أبو الرّب: المتلازمات اللّفظيّة، مصدر سابق، ص٧٩.

الخاتمة

من خلال العرض السّابق، توصّل البحث إلى عددٍ من النّتائج، أبرزها ما يأتي:

- يشكّل تقييد اللّفظ المفسَّر بـ (الأمر) و(الشّيء) في المعاجم اللّغويّة ثُنائيّة تقابليّة يتعاضدان من خلالها لتحقيق الفائدة المعجميّة في اتّجاهين:

- **الأول**: يتمثّل في العلاقة بين جزئيّة توصيف اللّفظ المفسَّر وربطه بمعانٍ محدّدة ضمن علاقات تركيبيّة ناشئة من العلاقة بين اللّفظ والقيد، وشموليّة توظيف ذلك اللّفظ والمعاني المشتمل عليها، باستدعاء الحقول الدّلاليّة للقيدين (الأمر) و(الشّيء) بوصفهما قيدين استعاريّين لجملةٍ من المعاني القابلة للاستبدال بهما في الاستعمال اللّغويّ.

- **الثّاني**: يتمثّل في التّركيب النّاشئ بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) الذي يُعدُّ بنيةً سطحيّةً يقوم على الرّبط الأفقيّ بينهما في سلسلة علاقات متعدّدة الأشكال الوظيفيّة، لكلٍّ من اللّفظ وقيده، وفي الوقت نفسه، يتضمّن هذا التّركيب في دلالته على بنيةٍ عميقة ترتبط بالمعاني اللاّمتناهيّة للقيدين (الأمر) و(الشّيء) وأساليب ارتباطها باللّفظ المفسَّر.

- أظهرت العلاقات التّركيبيّة بين اللّفظ المفسَّر والقيدين (الأمر) و(الشّيء) تنوّعًا من حيث موضع الارتباط، سواء أكان ارتباطًا بين اللّفظ والقيد، أم بين القيد وتفسير اللّفظ، أم بينهما معًا، ممّا أسفر عن تكامليّة شكليّة تتمثّل في تخصيص الدّلالة القائمة في اللّفظ أو تفسيره، وتكامليّة في المضمون تتمثّل في التوسّع في استعمال هذه المفردات أو التّراكيب في سياقات مشابهة لا تخرج عن صوابيّة الدّلالة اللّغويّة المختزلة في اللّفظ وأسلوب توظيفه السّياقيّ.

- أظهرت المطابقة العدديّة بين اللّفظ المفسَّر والتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء)، أنّ التّقييد اللّفظيّ المتمثّل بـ (الأمر) و(الشّيء) استندَ إلى قيدٍ بنيويّ تمثّل بالصّيغة العدديّة المناسبة للّفظ المفسَّر أو المعنى الذي يطلبه، ولا يُشترط أن تتطابق هذه الصّورة العدديّة في استعمال اللّفظ المفسَّر مع ألفاظٍ غير (الأمر) و(الشّيء)، وهذا يدلّ على أنّ تخصيص المعنى بهذين القيدين يحتاج إلى عاملٍ أو عواملَ تدعم التّقييد فتجعله أكثرَ خصوصيّة وأدلّ على المعنى بشكلٍ صحيحٍ، بنيةً ودلالةً.

- أكّد البحث أنّ القيد (الشّيء) هو اسمٌ غارقٌ في الإبهام، ويشاركه القيد (الأمر) في درجة الإبهام نفسِها، وهذه الخصّيصة رشّحت القيدين لاستخدامهما في العمل المعجميّ؛ بما يُسهمان فيه من تعميم الدّلالة المرتبطة باللّفظ المفسَّر على جملةٍ من الألفاظ القابلة للاستبدال بهما، وتوسيع دائرة استعمال اللّفظ المفسَّر مع تلك الألفاظ، وأمّا دخول (ال) عليهما في سياق المعجم فلا يُعدّ من باب (العهديّة) بل تأتي (ال) معهما للدّلالة على الاستغراق والعموم.

- أظهر البحث في صور السّياقات التّركيبيّة للتّقييد بـ (الأمر) و(الشّيء) أنّ هذا التّقييد لا يقوم وحده في خدمة المعنى المعجميّ، بل يُعضدُ بمحدّدات تركيبيّة أخرى تزيد من تأثير القيد المرتبط باللّفظ المفسَّر، فالإسناد بركنيه، (المسند والمسند إليه)، يُشكّل قيدًا للّفظ المفسَّر يُحدّد سياق توظيفه التّركيبيّ، وكذلك بقيّة المواقع الإعرابيّة الأخرى التي يُوظّفُ فيهما القيدان.

- اتّضح أنّ (الأمر) و(الشّيء) يتعلّقان بجانبين: الجانب المعنويّ، والجانب المادّيّ؛ إذ يتمثّل استيعاب الموجوداتِ المادّيّة بـ(الشّيء)، واستيعاب الأفعال والأقوال والأحداث المعنويّة بـ(الأَمر)، وحينها يكون في القيد (الأمر)

استعارةٌ للجانب المعنويّ، وفي القيد (الشّيء) استعارةٌ للجانب المادّيّ.

- تتحدّد آفاق عمليّة ضبط استعمال (الأمر) و(الشّيء) في تقييد اللّفظ المفسَّر في صورة شبكة من العلاقات المترابطة في ثلاثة جوانب: الأوّل: الجمع بين المسموع وتقدير المؤلّف، والجانب الثّاني: التّوصيف الصّرفيّ والتّركيبيّ للألفاظ المفسَّرة، وأمّا الجانب الثّالث: فهو المرجعيّة الدّلاليّة للقيدين (الأمر) و(الشّيء).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- البار، عبد القادر، نظرية المعنى في الدلالة التأويلية، الأثر (مجلّة الآداب واللّغات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (٧)، ٢٠٠٨.
- بوقنة، صفية، معاجم المعاني في اللغة العربية - فقه اللغة وسر العربية للثعالبي أنموذجا (دراسة دلالية معجمية)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، ٢٠١٥.
- الجنابي، سيروان عبد الزّهرة، الإطلاق والتقييد في النص القرآني - قراءة في المفهوم والدلالة، دار صفاء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ٢٠١٢.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: اللّمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- الحموز، عبد الفتّاح، انزياح اللّسان العربيّ الفصيح والمعنى، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، عمّان - الأردن، ٢٠٠٨.
- الرّاغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٩٩٧م.
- أبو الرّب، محمد عبد الله صالح، المتلازمات اللّفظيّة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة للبحوث الإنسانيّة، غزّة - فلسطين، مجلد (٢٥)، العدد (١)، ٢٠١٧.
- الشِّهَاب الأَبَّذي، أحمد بن محمد، الحدود في علم النحو، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٢)، السّنة (٣٣)، ٢٠٠١.
- الشّوكانيّ، محمد بن علي، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ١٩٩٣.
- الصرايرة، نوح عطا الله، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين - دراسة دلالية

وظيفيـة (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧.

- العامري، فضيلة عبوسي محسن، المصاحبة اللّغويّة وأثرها الدّلاليّ - دراسة في نهج البلاغة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.
- عبابنة، يحيى، اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي في ضوء نظريّة الأفضليّة - دراسة وصفيّة تحليليّة، دار الكتاب الثّقافيّ، الأردن، إربد، ٢٠١٧.
- عزوز، أحمد، أصول تراثيّة في نظريّة الحقول الدّلاليّة، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢.
- العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبدالله، الفروق اللّغويّة، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ت.
- عطيّة، لواء عبدالحسن، المصاحبة المعجميّة - المفهوم والأنماط والوظائف بين الموروث العربيّ والمنجز اللّساني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحيم، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠.
- العمري، منجي، القيد التّركيبيّ في الجملة العربيّة - دراسة دلاليّة لنماذج من الرّوابط بين النّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، الدّار التّونسيّة للكتاب، ٢٠١٥.
- ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٣.
- الكوفي، الشّريف عمر بن إبراهيم، كتاب البيان في شرح اللّمع لابن جنّي، دراسة وتحقيق علاء الدّين حمويّة، دار عمّار، عمّان، الأردن، ٢٠٠٢.
- لعيبي، حاكم مالك: التّرادف في اللّغة، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام - سلسلة دراسات (٢٢١)، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٠.
- نصار، حسين: المعجم العربيّ - نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ١٩٨٨.
- نصر، حسن محمود: مفهوم القيد في العربيّة والإنجليزيّة - دراسة في ضوء علم اللّغة التّقابليّ، مجلّة كلّيّة الآداب، حلوان، العدد (٢٦)، يوليو ٢٠٠٩.

References:

- The Holy Quran.
- Al Anbari, Abulbarakat Abdurrahman bin Mohammad, Al Insaf fi Masail Al Khilaf bayn Annahwiyyin: Al Basriyyin wal Kufiyyin, Al Maktaba Al Asryia, 2003.
- Al Bar, Abdulqadir, Nazariyyiat Al Ma'na fi Al Dilala Atta'wiliyyia, Al Athar (Mejallat Al Aada wa Allughat), Jamiat Qasidi Mirbah, Wirqala, Algeria, Issue. (7), 2008.
- Bu Qinna, Safiyyia, Ma'ajim Al Ma'ani fi Allugha Al Arabiyyia - Fiqh Allugha wa Sirr Al Arabiyyia lththa'alibi Onmothajan (Dirasa Dilalyyia Mo'jamiyyia), Risalat Majistair, Jamiat Ashshahid Hamma Lakhdhar - Al Wadi, Algeria, 2015.
- Al Janabi, Sayrawan Abduzzuhra, Al Itlaq wa Attaqyid fi Annass Al Qura'ni - Qira'a fi Al Mafhom wa Addilala, Dar Safa' Lttiba'a Wa Annashr Wa Attawzi', 2012.
- Ibn Jinni, Abu Alfat'h Othman, Al Khasais, Al Hay'a Al Misriyyia Al A'amma Lilkitab, 4th ed., wd.
- Ibn Jinni, Abu Al Fat'h Othman, Alluma' fi Al Arabiyyia, Tahqiq Faiz Faris, Dar Al Kutub Aththaqafiyyia, Kuwait, wd.
- Al Homoz, Abulfattah, Inziyah Allisan Al Arabi Al Fasih wa Al Ma'na, Dar Ammar Linnashr wa Al Tawzi', Amman, Jordan, 2008.
- Arraghib Al Asfahani, Abu Al Qasim Al Husain bin Mohammad, Al Mofradat fi Gharib Al Qura'n, Tahqiq Safwan Adnan Addawodi, Dar Al Qalam, Addar Ashshamiyyia, Damascus, Beirut, 1997.
- Abu Arrub, Mohammad Abulla Salih, Al Motalazimat Allafdhyyia, Mijallat Al Jami'a Al Islamiyyia Lilbohoth Al Insaniyyia, Gaza, Palestine, Vol. (25), Issue (1), 2017.
- Ashshihab Al Obbathi, Ahmad bin Mohammad, Al Hodod fi 'Ilm Annahw, Tahqiq Najat Hasan Abdulla Noli, Al Jami'a Al 'Islamiyyia billmadina Al Monawwara, Issue (112), Year (33), 2001.
- Ashshawkani, Mohammad bin Ali, Fat'h Al Qadir, Dar Ibn Kathir, Dar Al Kalim Attaiyyib, Damascus, Beirut, 1993.
- Assarayra, Noh Atalla, Atta'rif wa Attankir bain Annahwiyyin wa Al Balaghiyyin - Dirasa Dilaliyyia Wathifyyia (Namathij min Assowar Al Makkiyyia, Risalat Majistair, Jami'at Mo'ta, 2007.

- Ababna, Yahya, Allugha Al Arabiyyia bai Al Qawaidiyyia wa Al Motabaqqi fi Dhao' Natharyyiat Al Afdhalyyia - Dirasa Wasfyyia Tahliliyyia, Dar Al Kitab Aththaqafi, Jordan, Irbid, 2017.
- Azzoz, Ahmad, Osol Turathiyyia fi Nathariyyiat Al Hoqol Addilaliyyia, Ittihad Al Kuttab Al Arab, Damascus, 2002.
- Al Askari, Abu Hilal Al hasan bin Abdulla, Al Foroq Allughawiyyia, Tahqiq wa Ta'liq Mohammad Ibrahim Salim, Dar Al Ilm Wa Aththaqafa Linnashr Wa At-tawzi', Cairo, Egypt, wd.
- Atyyia, Liwa' Abdulhasan, Al Mosahaba Al Mo'jamyyia - Al Mafhom wa Al An-mat wa Al Watha'if bain Al Maoroth Al Arabi wa Al Monjaz Allisani, Dar Al kutob Al 'Ilmiyyia, Beirut, Lebanon, 2018.
- Ibn Aqil, Abdulla bin Aburrahim, Sharh Ibn Aqil Alaa Alfiyyiat Ibn Malik, Tahqiq Mohammad Mohyyi Addin Abdulhamid, Dar Atturath, Cairo, Dar Misr Littiba'a, Saeid Jodih Asshhar wa Shoraka, (20th ed), 1980.
- Al Omari, Monji, Al Qayd Attarkibi fi Al Jumla Al Arabiyyia - Dirasa Dilaliyyia Linamathij min Arrawabit bain Annahw Al Arabi wa Annahw Attawlidi, Addar Attunisiyyia Lilkitab, 2015.
- Ibn Manthor, Mohammad bin Makram, Lisan Al Arab, Dar Sadir, Beirut, 3rd ed., 1993.
- Al Aamiri, Fadhila Obosi Muhsin, Al Musahaba Allughawiyyia wa Atharuha Ad-dilali - Dirasa fi Nahj Al Balagha, Otrohat Doctora, Jami'at Al Kufa, 2013.
- Al Kufi, Ashsharif Omar bin Ibrahim, Kitab Al Bayan fi Sharh Alluma' Libn Jinni, Dirasa wa Tahqiq Alaa' Addin Hamawiyyia, Dar Ammar, Amman, Jordan, 2002.
- Liaibi, Hakim Malik, Attaraduf fi Allugha, Manshorat Wizarat Aththaqafa wa Al I'lam - Sisilat Dirasat (221), Iraqi Republic, 1980.
- Nassar, Husain, Al Mo'jam Al Arabi - Nash'atuhu wa Tatawuru, Dar Misr Littiba'a, 1988.
- Nasr, Husain Mahmud, Mafhum Al Qaid fi Al Arabiyyia wa Al Injiliziyyia - Dirasa fi Dhaw' Ilm Allugha Attaqabuli, Mijallat Kulliyyiat Al A'adab, Hulwan, Issue (26), July, 2009.



Contents



UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

AL WASL UNIVERSITY JOURNAL

Specialized in Humanities and Social Sciences

A Peer-Reviewed Journal

ISSUE NO. 63
Rabi al Akhar 1443H - December 2021CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the **“Ulrich’s International Periodicals Directory”** under record No. 157016
e-mail: research@alwasl.ac.ae, awuj@alwasl.ac.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI
AL WASL UNIVERSITY

Al Wasl University Journal

Specialized in Humanities and Social Sciences

A Peer-Reviewed Journal - Biannual

(The 1st Issue published in 1410 H - 1990 C)

December - Rabi al Akhar
2021 CE / 1443 H

63

Issue No. 63
Email: research@alwasl.ac.ae
Website: www.alwasl.ac.ae



